

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٧٢٢

الأربعاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الساعة ١٧/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد فولتشي	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	ألمانيا	السيد هنزه
	اندونيسيا	السيد ويبيسونو
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد تشوي
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد لوبيس دا روزا
	فرنسا	السيد لادسو
	مصر	السيد عواد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام المرحلي عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1996/1000)

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير مرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1996/1000)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا، البرازيل، البرتغال، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد أموريم (البرازيل)، والسيد كاتارينو (البرتغال)، والسيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد جيلي (جنوب أفريقيا)، والسيد كاساندا (زامبيا)، والسيد مابورانغا (زمبابوي)، والسيد فيريرا (سان تومي وبرينسيبي) والسيد موتشوشوكو (ليسوتو)، والسيد تشيميمبا (ملاوي)، والسيد وان تشات كوونغ (موريشيوس)، والسيد دوس سانتوس (موازمبيق)، والسيد أنجابا (ناميبيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. مجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي توصل إليه خلال مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، الوثيقة S/1996/1000. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1996/1026 التي تحتوي على نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة، على أساس مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات الأمريكية.

وتلقى أعضاء المجلس صورا مستنسخة للرسالة المؤرخة ١١كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، والتي ستصدر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحمل الرمز S/1996/1029.

المتكلم الأول هو الممثل الدائم لأنغولا وأعطيه الكلمة.

السيد فان دونيم "امبيندا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن نائب الوزير بلا وزارة في أنغولا، السيد هيجينو كارنيرو، لم يتمكن من الحضور ومخاطبة المجلس، فطلب مني أن أفعل ذلك بدلا منه. وبإذنه، اسمحوا لي أن أعرب عن سرورنا للتكلم أمام مجلس الأمن في وقت بلغت فيه عملية السلام في بلدي مرحلة حاسمة.

واسمحوا لي كذلك أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن جمهورية أنغولا، وبالأصالة عن نفسي، على انتخابكم لرئاسة أنشطة هذه الهيئة في شهر كانون الأول/ديسمبر.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تهانينا لسلفكم، سعادة السيد أوغوروهو ويسنومورتي، الممثل الدائم لإندونيسيا، على الطريقة الكفؤة التي أشرف بها على أنشطتنا في الشهر الماضي.

يعقد هذا الاجتماع لاستعراض تنفيذ بروتوكول لوساكا وللنظر في التدابير التي سوف تؤدي إلى اختتام ناجح لعملية السلام في أنغولا، في فترة معقولة من الزمن.

وعلى الرغم من مصاعب معروفة أحرز تقدم كبير في تنفيذ الأحكام الرئيسية لبروتوكول لوساكا. ويحدو ذلك بحكومة أنغولا إلى الاعتقاد بأننا الآن قريبون جدا من نهاية تنفيذه.

ومن البادي للعيان أن هذه الخطوة، وكذلك التحاق جنرالات يونيتا بالقوات المسلحة الأنغولية، أمر يتوقف إلى حد بعيد على البيان المتوقع صدوره من بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

إننا الآن ننتظر، بكل صدق وقلق، هذه اللحظة في عملية السلام. وقد أصدر فخامة رئيس أنغولا تعليماته إلى نائب الوزير بدون وزارة، كي يُبلغ أعضاء مجلس الأمن أنه وقّع، منذ ساعات، الأوامر الرسمية بانضمام الجنرالات التسعة للاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل (اتحاد يونيتا) إلى القوات المسلحة. وقد تلقى مجلس الأمن بلاغ هيئة تنسيق عملية السلام كي ينظر فيه.

إننا جميعا مهتمون جدا بإعادة اندماج الجنود المسرحين في صفوف المجتمع المدني، ولا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك، لأن نجاح هذه المهمة أمر جوهري لاستتباب الاستقرار في أنغولا في المستقبل.

وتبذل حكومة أنغولا، بقدر إمكانيتها الحالية، جهدا ماليا هائلا كي تكفل ليس فقط إعادة اندماج الجنود المسرحين، بل كذلك تمويل تكاليف نقلهم وأسلحتهم، وجنود اليونيتا، إلى مناطق الإيواء.

لقد تحملنا وحدنا تلك النفقات، في سبيل السلام، وهي نفقات ينبغي أن يتقاسمها معنا اتحاد يونيتا نفسه وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونناشد، من هنا، جميع الأمم المانحة أن تفي بالتزاماتها الناشئة عن مؤتمر المائدة المستديرة المعقود في بروكسل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أشكر الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، حكومية وغير حكومية، على المساعدة التي أسدتها لشعب أنغولا.

وتود حكومة أنغولا أيضا أن تُعرب عن امتنانها لسعادة السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة؛ ولممثله الخاص في أنغولا، السيد بيي؛ وللدول المراقبة الثلاث، على ما أسهمت وتُسهم به في سبيل تنفيذ بروتوكول لوساكا.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم لأنغولا على كلماته الطيبة الموجهة لي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاتارينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الآونة الأخيرة اتخذت الحكومة والاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل (اتحاد يونيتا) خطوات في أنغولا، نحو القيام بمهام عسكرية هامة بموجب بروتوكول لوساكا. ونحن نُرحب بما صدر عن اتحاد يونيتا من إعلان رسمي بشأن تجميع قواته في مناطق الإيواء، وتسليم أسلحته وسائر عتاده، وبقيام حكومة أنغولا بضم الجنرالات التسعة الذين وفرهم يونيتا إلى القوات المسلحة الأنغولية. تلك حقا خطوات حاسمة لإحراز مزيد من التقدم في عملية السلام.

بيد أننا نعتبر أن وتيرة سير عملية السلام لا تزال في مجموعها بطيئة جدا. فهناك عدة أحكام هامة في بروتوكول لوساكا لا تزال بدون تنفيذ، وينبغي للطرفين أن يقوما، في أقرب وقت ممكن، بالمهام الآتية كاملة: أولا اندماج العسكريين المختارين بالقوات المسلحة الأنغولية؛ وثانيا الانتهاء الفعلي من عملية التسريح؛ وثالثا تفكيك جميع نقاط المراقبة غير الشرعية؛ وأخيرا بسط الإدارة الحكومية على جميع أنحاء أنغولا.

ومنذ أيام قلائل أهاب نائب وزير الخارجية البرتغالي، السيد خوزيه لاميغو، خلال زيارته مؤخرا لأنغولا، إهابة قوية بكلا الطرفين بأن ينفذا تلك المهام.

ونتطلع الآن قدما إلى مبادرات عازمة من حكومة أنغولا واتحاد يونيتا، نحو المصالحة الوطنية، ونأمل أن نرى في القريب العاجل شغل نواب يونيتا مقاعدهم في الجمعية الوطنية، وإقامة حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وتحديد مركز خاص لرئيس يونيتا. وتلك التدابير سوف تؤدي إلى تعزيز الثقة المتبادلة، بين الطرفين وهو أمر جوهري لتحقيق سلام دائم في أنغولا.

ومن الأمور الملحة والحتمية أيضا ضمان حرية انتقال الأشخاص والسلع عبر أنغولا كلها، في سبيل تعزيز الثقة بين السكان وتوطيد المصالحة الوطنية. ولذا نشعر بقلق من جراء تقارير تلقيناها عن تزايد أفعال اللصوصية في البلد.

إن البرتغال تُرحب بقيام مجلس الأمن بالسحب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، طبقا لتوصية الأمين العام. ونعتقد أن حكومة أنغولا ويونيتا يجب أن يدركا أنهما مسؤولان عن التنفيذ الناجح لعملية السلام، وأن وجود بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لا يمكن أن يستمر إلى الأبد.

بيد أنه من الأمور الجوهرية أن تُحدد وتيرة السحب على قدر ما يُحرز من تقدم في المراحل المختلفة لعملية السلام. فالوجود القوي لبعثة التحقق الثالثة في أنغولا تبدت أهميته الأساسية لتنفيذ العملية، مما يُشير إلى ضرورة سلوك نهج حريص في سحب قوات الأمم المتحدة.

إن العمل الجيد الذي يقوم به الرجال والنساء التابعون لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة)، وهي حاليا أوسع عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، كان وسيظل حيويا لنجاح الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إحلال السلام في أنغولا.

والبرتغال، وهي احدى الدول المراقبة الثلاث في عملية السلام، تؤيد تأييدا كاملا عمل بعثة التحقق الثالثة، وتود هنا أن تكيل المديح الصادق للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، الاستاذ بلوندين بييه.

لقد أظهر المجتمع الدولي، مثلما يظهره اليوم، ثقته بعملية السلام الأنغولية، ومثلما قلنا سابقا، فإن الطرفين الأنغوليين المسؤولين في نهاية المطاف عن التنفيذ الناجح لعملية السلام، يجب أن يدلا دلالات واضحة على أنهما جديران بهذه الثقة.

ونريد أن نعتقد أنه بعد إحراز إنجازات إيجابية كثيرة صوب توطيد دعائم السلام، فإن الموقّعين على بروتوكول لوساكا سيحترمون الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والالتزامات التي قطعوها على أنفسهم، وسيضعون في مقدمة الأشياء مصالح أنغولا وشعبها.

ونود هنا أن نجدد مناشدتنا للمجتمع الدولي أن يواصل دعم عملية السلام في أنغولا. ونود بصورة خاصة أن نؤكد على الطابع الملح لتوفير الموارد المالية الضرورية لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم في المجتمع.

ولنأمل في أن يُشكل مشروع القرار الذي سيُعتمد اليوم تشجيعا لحكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على التعجيل بالقيام بجميع المهام الضرورية لإحلال السلام والمصالحة الوطنية لأمد بعيد وهو ما يرغب فيه ويستحقه الشعب الأنغولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ حوالي سنتين حتى الآن، يقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى شعب أنغولا من خلال بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، بغية القيام بعملية إعادة بناء وتحويل بلد مزقته الحرب إلى بلد يلتزم بتحويل السيوف إلى محاريث. ولقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ولا تزال تضطلع بدور هام في تمكين شعب أنغولا من أن يدرك أن السلام ليس خيارا - وليس مسألة حياة أو موت، وإنما مسألة حياة والسماح للآخرين بالحياة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن قبول حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بحقيقة أنه لا يمكن أن يوجد حل عسكري للصراع في بلدهما هو خطوة أولى هامة على طريق السلام والديمقراطية في أنغولا. واليوم، يقف المجتمع الدولي شاهدا على الطريق الطويل والصعب الذي سار عليه الطرفان معا حتى الآن. ولا شك أنه بينما تظل عملية السلام هشة ويمكن عكس مسارها، تبقى الحقيقة القائلة إنه لم يتحقق أبدا من قبل هذا القدر من التقدم في تاريخ الصراع الأنغولي للتوصل إلى حل سياسي دائم. وتأمل بوتسوانا إذن أملا قويا في ألا تُضيِّع حكومة أنغولا ويونيتا هذه الفرصة التاريخية لجعل السلام لبلدهما وشعبهما حقيقة حية.

إن تنفيذ بروتوكول لوساكا لم يكن القصد منه أبدا أن يكون عملية لا نهاية لها. فهناك تحديات أكبر تنتظر شعب أنغولا من قبيل إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة بنائه. وبعض المهام العاجلة التي ينبغي معالجتها بسرعة

هي إعادة توطين أكثر من مليون مشرد في الداخل، وإزالة الألغام وإصلاح الطرق، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم في المجتمع ونزع سلاح المدنيين وهذا غيض من فيض. وهذه المهام مهام ضخمة يجب معالجتها على نحو يفي بالغرض إذ أن لها تأثيرا مباشرا على إدامة عملية السلام.

وتؤيد بوتسوانا تأييدا كاملا مناشدة الأمين العام الموجهة إلى حكومة أنغولا ويونيتا من أجل إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنيتين قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ونحن على اقتناع بأن تشكيل الحكومة من شأنه أن يُمكّن حكومة أنغولا ويونيتا من تركيز اهتمامهما على المسائل التي توحدهما بدلا من المسائل التي تفرقهما. وإن الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية للحالة في أنغولا مثلما يوجزها تقرير الأمين العام تدل بوضوح على أن الطرفين لا خيار لهما سوى السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة في التصدي للمشاكل التي تواجه بلدهما. هذا هو أساس تفاؤلنا الذي يقوم على أن حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية من شأنها أن تكون حافزا على حل المسائل السياسية العالقة.

ومما يبعث على ارتياح وفد بلدي الفهم أن انسحاب الوحدات العسكرية المُشكّلة لبعثة التحقق الثالثة ينبغي ألا يجري بطريقة قد تُعرض عملية السلام للخطر. ومشروع القرار يوضح أيضا للطرفين توضيحا كافيا أن المجتمع الدولي يتوقع منهما أن يحترما وينجزا تنفيذ التزاماتهما وفقا لبروتوكول لوساكا. وفي هذا الصدد، فإن بدء انسحاب بعثة التحقق الثالثة ينبغي عدم تفسيره تفسيرا خاطئا بأنه فرصة لإبطاء تنفيذ المسائل العالقة والتراجع في نهاية المطاف عن الالتزامات والتعهدات المتفق عليها بالفعل. فمجلس الأمن متحد في تصميمه على كفالة عدم تعريض عملية السلام للخطر. ومن شأن متابعة وجود الأمم المتحدة، مثلما تنص عليه الفقرة ٢٠ من منطوق مشروع القرار، أن تضطلع إذن بدور حاسم تحقيقا لهذا الغرض. ومن الواضح، أن المجتمع الدولي لا نية له في التخلي عن شعب أنغولا.

وفي الختام، أؤكد مجددا دعم بوتسوانا القوي للاقتراح بإيفاد بعثة لمجلس الأمن إلى أنغولا قبل انتهاء ولاية بعثة التحقق الثالثة. ومن شأن البعثة أن تتيح لأعضاء المجلس فرصة نادرة لمراقبة عملية السلام على الأرض، والتقدم بتوصيات محددة بشأن الدعم الضروري لبناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الوفد الفرنسي سيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا للبت فيه الآن، ومشروع القرار هذا يأذن أولا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، وهو سيسجل أيضا اتفاق مجلس الأمن بشأن خطة الانسحاب المرحلي لقوة الأمم المتحدة بعد انتهاء ولايتها وفقا لاقتراحات الأمين العام.

ويُذكّر مشروع القرار قبل كل شيء الطرفين الأنغوليين، ولا سيما الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بأنه تقع عليهما مسؤولية عن بذل الجهود الضرورية النهائية من أجل تنفيذ بروتوكول لوساكا. ولقد مرت حتى الآن سنتان بالفعل منذ التوقيع على هذا الاتفاق. وإن موقف الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أسفر عن إضاعة فترة طويلة من الوقت. ومع ذلك، أحرز تقدم بفضل استمرار الضغط الذي يمارسه المجلس وعمل الممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بييه. وتشاطر فرنسا رأي الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أن الاتفاقات عموما يمكن تنفيذها قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر.

ولا تزال الطريق طويلة أمام أنغولا بعد ٢٠ عاما من الحرب التي دمرت اقتصاد البلد على الرغم مما لديه من إمكانية للنجاح لا يشك فيها. وفرنسا على استعداد لتقديم المساعدة إلى الشعب الأنغولي بغية استعادة الطريق نحو التنمية والتقدم. ولقد أعلنت فرنسا في الاجتماع الذي عُقد في بروكسل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أنها كانت على استعداد لتوفير مبلغ ٥٧٠ مليون فرنك، أي ما يزيد على ١١٠ ملايين دولار، لبرامج إنعاش أنغولا وإعادة إعمارها. وتجري الآن مناقشات ضمن إطار ثنائي مع السلطات الأنغولية كي تتجسد بسرعة هذه المساعدة التي تم التعهد بها. وستتركز المساعدة الفرنسية على مشاريع إعادة الإعمار، ولكن من الواضح أيضا أنه سيكون لها تأثير على إعادة دمج المقاتلين المسرحين.

وقد ذهب وزير خارجية فرنسا السيد هارفيه دي شاريت الى أنغولا قبل أقل من أسبوعين. ونتيجة للاتصالات التي تمكن من إجرائها في لواندا مع الرئيس

دوس سانتوس، أمكنه أن يؤكد لحكومة أنغولا تأييد فرنسا الكامل في متابعة عملية السلام.

وعلى مجلس الأمن الآن أن يعمل على أن تثمر في القريب العاجل جميع الجهود التي بذلناها طوال نحو أربع سنوات لإعادة السلام. ونأمل أيضا أن تتمكن مؤسسات المصالحة الوطنية من البدء في العمل بأسرع وقت ممكن. هذه المراحل الضرورية ستسمح لأنغولا أن تستعيد بالكامل مكانها في الجنوب الافريقي وأن تنضم الى مجموعة البلدان الأفريقية الديمقراطية في هذا الجزء من القارة الذي شهد تغيرات جذرية ومثالية منذ ١٩٨٩.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): مسألة أنغولا التي تشغلنا منذ فترة طويلة دخلت أخيرا في مرحلة تغير إيجابي تستحق الإشادة. ونحن نعتقد دائما أن لب مسألة أنغولا هو انعدام الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية وخاصة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا). وهذا يتطلب من الطرفين، ومن يونيتا بصفة خاصة، أن يبذلا جهودا لا تكل لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية.

ونلاحظ مع الارتياح أن حكومة أنغولا ويونيتا حققا أخيرا في الأيام القليلة الماضية تقدما هاما في تنفيذ بروتوكول لوساكا والوفاء بالمهام التي وردت في الجدول الزمني الموحد، ونلاحظ بصفة خاصة أن الأهداف التي حددت في الميدان العسكري تتحقق بالتدريج ونأمل أن يعزز الطرفان هذا الزخم الإيجابي في عملية السلام وأن يحافظا عليه وأن يعملا على القضاء على الخلافات فيما بينهما عن طريق المشاورات الصريحة.

ويسعدنا أن نعلم أن اتحاد يونيتا أكمل عملية تجميع قواته في مناطق الإيواء. ونأمل أن تبدأ عملية تسريح القوات في أقرب وقت ممكن ونأمل أن يعقد اجتماع خامس بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي ونتوقع أن تنشأ قريبا حكومة موحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا وأن ينشأ برلمان واحد، مما يسمح لأنغولا في نهاية المطاف من بدء مسيرتها صوب السلام والمصالحة.

منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة) قامت بإسهامات هامة في مراقبة تنفيذ بروتوكول لوساكا وفي المساعدة في المحافظة على السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في أنغولا. ونرى أنه في الوقت الذي تتطور فيه عملية السلام في أنغولا وتقوم بعثة التحقق الثالثة بتنفيذ مهامها، سيكون من الضروري إجراء التعديلات اللازمة في هذه البعثة التي تعتبر في الوقت الحالي أكبر عمليات صون السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، في هذا المنعطف الحاسم من عملية السلام في أنغولا، يعد استمرار وجود بعثة التحقق الثالثة ضروريا للوفاء الكامل بالمهام المختلفة التي وردت في بروتوكول لوساكا ولتحقيق السلام النهائي في أنغولا.

في ضوء هذه الاعتبارات يؤيد وفد الصين تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وسيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

ووفقا لقرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥) تنتهي مهمة بعثة التحقق الثالثة في شباط/فبراير القادم. وبعد ذلك فإن استمرار وجود الأمم المتحدة في أنغولا وكيفية المحافظة على هذا الوجود يثيران قلقنا. إن سنوات الحرب والصراع دمرت أنغولا وستكون عملية إعادة البناء شاقة. ويرى الوفد الصيني أنه ينبغي للمجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يواصلا التركيز على دعم عملية السلام وإعادة البناء في أنغولا.

لقد منحت حكومة الصين، كمية من السلع لحكومة أنغولا لدعم عملية السلام في ذلك البلد. وسنواصل في المستقبل، في حدود إمكاناتنا، وبالاشتراك مع بقية المجتمع الدولي، تقديم إسهاماتنا في عملية السلام وإعادة البناء في أنغولا.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب المملكة المتحدة بمشروع القرار وتعتزم التصويت مؤيدة له. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وبالممثل الخاص للأمين العام وبجميع الأشخاص الآخرين الذين ساعدوا الطرفين في أنغولا في الوصول الى هذه النقطة في تنفيذ بروتوكول لوساكا.

والمجلس إذ يوافق على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا فترة أخرى نهائية يوضح أكثر من أي وقت مضى أن مسؤولية توطيد السلام تقع على عاتق حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وعلى عاتق يونيتا. ويجب على كلا الطرفين أن يعملا معا

لتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. ونحن نرحب بحقيقة أن اتحاد يونيتا قد اتخذ الخطوة الرمزية الأخيرة بالإعلان عن تجميع معظم قواته في مناطق الإيواء وتسليم أسلحته.

ونرحب أيضا بالتقارير التي تفيد بأن الحكومة ستعمل على الفور على ضم جنرالات يونيتا التسعة الموجودين حاليا في لواندا الى القوات المسلحة الأنغولية. ويجب على الطرفين أن يقوما الآن بعملية تسريح المقاتلين السابقين.

إذا ما أكملت هاتان المهمتان فإن المجتمع الدولي وحكومة بلدي سيواصلان تقديم المساعدة الى أنغولا لضمان مستقبلها داخل مجتمع أمم الجنوب الافريقي. وهناك الكثير الذي يمكن للأمم المتحدة، بل وينبغي لها، أن تفعله لمساعدة أنغولا في مواجهة تحديات إعادة البناء والإنعاش والمصالحة الوطنية. ومن المحتمل أن يكون للوجود المستمر للأمم المتحدة في أنغولا بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، كما اقترح الأمين العام، دور هام تضطلع به هناك.

أخيرا، ورغم التقدم البطيء في الوصول الى هذه النقطة، نؤمن بأن هذه الحالة مثال جيد على أن تعزيز وصيانة موارد الأمم المتحدة السياسية والمادية لحل الصراعات وإمكانيات حفظ السلام مهمان مهمة حيوية.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب ألمانيا بالتقدم الأخير الذي حققه الطرفان في عملية السلام في أنغولا في تطبيق الأحكام ذات الصلة من بروتوكول لوساكا. لقد انفق المجتمع الدولي قدرا كبيرا من الموارد في عملية السلام في أنغولا في السنتين الأخيرتين ويحرص حرصا كبيرا على إنهاء هذه العملية بنجاح. ومع ذلك يشير الأمين العام بحق في تقريره الأخير الى أن "تنفيذ بروتوكول لوساكا ما زال يتعثر ولا يستأنف تقدمه" (S/1996/1000، الفقرة ٢٨).

ونلاحظ بارتياح كبير أن يونيتا أصدرت اليوم بيانا رسميا خطيا بأن جميع جنود يونيتا، فيما عدا ٤٥٣ ضابط شرطة، تم إيواؤهم، وبالتالي فإن أحد الجوانب الرئيسية لبروتوكول لوساكا قد نفذ بنجاح.

ونرحب أيضا برسالة الممثل الدائم لأنغولا السفير فان دونم "امبيندا" والبلاغ الرسمي الذي يذكر أن جنرالات يونيتا التسعة تولوا مناصبهم ومهامهم المحددة في القوات المسلحة الأنغولية. ونأمل أن يبدأ إدماج القوات النظامية ليونيتا وأن ينجز هذا العمل بسرعة.

ولم تتم حتى الآن معالجة المسائل السياسية. ونحن نحث الحكومة الأنغولية وقيادة يونيتا على أن تحسما قبل بداية العام المقبل، كما يطالب مشروع القرار الذي سوف يطرح للتصويت اليوم، القضايا المعلقة، وأن تضعا الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في أنغولا لتحديد المركز الخاص لرئيس يونيتا، ومد إدارة الدولة الى جميع أراضي أنغولا، وعودة جميع النواب المنتخبين الى المجلس الوطني وتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وضمان حرية انتقال الأفراد والسلع.

ليس لدينا وقت للانتظار، فولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ستنتهي في شهر شباط/فبراير ١٩٩٧.

وأود أن أؤكد الأهمية التي تعلقها حكومة بلدي على حل مشكلة تسريح المقاتلين السابقين بنجاح وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني إلى جانب المشردين داخليا. وإنني أتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام من أن هذه المشكلة من أهم التحديات في إطار بروتوكول لوساكا. وتشعر ألمانيا، بوصفها بلدا مانحا رئيسيا، بمسؤولية خاصة في هذا الميدان. وبحلول صيف هذا العام كانت حكومة بلدي قد بدأت مشروعا رائدا لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا، إلى جانب المشردين داخليا وذلك بالتعاون مع الحكومة الأنغولية، والسلطات المحلية، ووكالات الأمم المتحدة. وتعهدت ألمانيا بالفعل بتقديم مساعدة مقدارها مليون مارك ألماني (أي ما يوازي ٠٠٠ ٦٥٠ من دولارات الولايات المتحدة) لهذا المشروع. وشجع النجاح الذي حققه هذا المشروع الرائد حكومة بلدي على أن تبدأ عملية تخطيط محددة لانطلاق هذا المشروع الرئيسي من أجل التسريح وإعادة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمقاتلين السابقين والمشردين داخليا ابتداء من أول كانون الثاني/يناير المقبل. وتقف الحكومة الألمانية على أهبة

الاستعداد من حيث المبدأ للتعهد بأموال إضافية تصل إلى ٦ ملايين مارك ألماني، أو ما يوازي ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، قدمت حكومة بلدي مساهمة لها دلالتها في الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي في ميدان تقديم المساعدة الإنسانية، وسوف نواصل فعل ذلك مستقبلا.

ونحن نواصل كذلك إيلاء اهتمام خاص إلى مشكلة الألغام البرية الخطيرة في أنغولا وضرورة إزالتها بشكل فعّال. وقد قدمت ألمانيا ما يصل إلى تسعة خبراء في إزالة الألغام للعمل كمفتشين على أنشطة إزالة الألغام وذلك في إطار بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من أجل دعم جهود شركة ميتشيم التي تعاقدت معها الأمم المتحدة لإزالة الألغام، مما أدى إلى تطهير طرق يتجاوز طولها ٤٠٠٠ كيلومتر من الألغام البرية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم منظمتان ألمانيتان من المنظمات غير الحكومية بأنشطة لإزالة الألغام على الصعيد الميداني. ومن الجوانب الأخرى لأنشطتنا في أنغولا تقديم المساعدة إلى الصندوق الاستئماني التطوعي للمساعدة في إزالة الألغام التابع لإدارة الشؤون الإنسانية.

وختاما، أود أن أكرر التأكيد على حقيقة أنه على الرغم من كل هذه الجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي للمساعدة في عملية السلام في أنغولا، فإن المسؤولية النهائية عن تحقيق السلام والطمأنينة في ذلك البلد تقع على عاتق الأطراف في عملية السلام الأنغولي أنفسها. إن مصير شعب أنغولا في أيدي ذلك الشعب. وأملنا أن يتصرف وفقا لهذه المسؤولية.

وفي ضوء هذه الاعتبارات ستصوت ألمانيا تأييدا لمشروع القرار بشأن أنغولا المطروح على المجلس اليوم.

السيد ماتوشيفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤيد الوفد البولندي توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، وسيصوت تأييدا لمشروع القرار المطروح على مجلس الأمن في هذا الخصوص.

ونحن ندرك تمام الإدراك التجارب المختلطة التي جلبتها عملية السلام في أنغولا لجميع المعنيين بالنهوض بها، بما في ذلك مجلس الأمن. ومع ذلك، فإنه مما يشحذ عزيمتنا التقرير الأخير للأمين العام الذي يشير فيه إلى التقدم المحرز مؤخرا في الحالة في أنغولا، ويؤكد على حقيقة أنه بالرغم من جميع العقبات التي تواجهها عملية السلام، فإن هذه العملية تمضي قدما.

وبتحقيق معظم الأهداف، يبقى عدد من المسائل الهامة التي ما زالت في انتظار العناية بها وحسمها. وهذا هو الحال بالنسبة لتسريح قوات يونيتا التي تم تجميعها، ونزع أسلحة السكان المدنيين، واستكمال عملية انتقاء قوات يونيتا التي ستدمج في القوات المسلحة الأنغولية. وهناك صلة واضحة بين الوفاء الناجح لهذه المهام وتهيئة المناخ المؤاتي لتناول المشاكل السياسية المعلقة، بما في ذلك عودة النواب التابعين ليونيتا إلى الجمعية الوطنية، ووضع الأساس الدستوري لخطة المرحلة الانتقالية في أنغولا، وإنشاء حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة، والتوصل إلى اتفاق حول المركز الخاص للسيد سافمبي بوصفه رئيس أكبر حزب للمعارضة.

ونتوقع من كل طرف ألا يجعل امتثاله للالتزامات التي قطعها على نفسه مشروطا بأداء الطرف الآخر. وهذه نقطة هامة اذا أردنا لعملية السلام في أنغولا أن تحقق المزيد من التقدم. وهي هامة أيضا من وجهة نظر المجتمع الدولي الذي لن يكون استمرار مشاركته في الشؤون الأنغولية ممكنا إلا بوفاء الطرفين بإخلاص لالتزاماتهما.

وإذ أتكلم اليوم في اجتماع مجلس الأمن للنظر في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وهي أكبر بعثات الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام حاليا، أود أن أشيد بأفراد هذه البعثة لما يقدمونه من مساهمة كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار والأمن في أنغولا.

وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للدول التي تقوم بمراقبة عملية السلام في أنغولا لجهودها، بما في ذلك الجهود التي بذلتها لإعداد مشروع القرار المطروح أمامنا.

السيد عواد (مصر): يتضح من تقرير الأمين العام ومشاورات المجلس خلال الأيام الماضية أن التحديات التي تواجه العملية السلمية اليوم في أنغولا يمكن إيجازها في تحديين أساسيين: أولهما إعلان اليونيتا عن إتمامها لإيواء كافة مقاتليها وتسليم كافة أسلحتها ومعداتها العسكرية على النحو الذي تضمنه إعلان اللجنة المشتركة

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وثانيهما اتفاق الطرفين على المسائل السياسية الهامة التي لا تزال معلقة.

وإننا نقدر أن مواجهة هذه التحديات تعد ركنا أساسيا من أركان تحقيق السلام الوطني في أنغولا وأنه بدونها يبقى الحل السياسي هشا. كما أننا نرى أن التقاعس عن تنفيذ بنود اتفاق لوساكا في الأطر الزمنية المحددة لها إنما يؤدي إلى تآكل مصداقية العملية السلمية برمتها ولا يساعد على خلق المناخ السياسي المواتي لبدء مرحلة جديدة للشعب الأنغولي. وفي هذا السياق، فإننا نأمل أن يتم قريبا تسوية بعض القضايا السياسية التي تتطلب تجاوب الطرفين مثل إدماج نحو ٢٦ ٠٠٠ جندي من اليونيتا في الجيش الوطني الموحد وإلغاء اليونيتا لهياكل قياداتها الإقليمية وبسط الحكومة لكامل نفوذها الإداري والأمني على كافة مقاطعات الدولة.

إننا نأمل أن يؤدي الاجتماع القادم بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي والذي نأمل أن يعقد داخل أنغولا في القريب العاجل إلى إيجاد حلول نهائية لكافة المسائل السياسية المعلقة وعلى رأسها: الوضع السياسي المستقبلي للسيد سافمبي بوصفه رئيس الحزب المعارض الرئيسي في البلاد؛ وتبوء عدد من قادة اليونيتا للمناصب الوزارية المخصصة لها في الحكومة الجديدة. وكذا شغل اليونيتا للمقاعد المخصصة لها في البرلمان والإدارات المدنية للدولة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية ومن الطبيعي أن هذا يعني بالضرورة تحول اليونيتا إلى حزب سياسي يعمل في إطار من الشرعية.

ولا يزال وفدنا أيضا على اقتناع تام بأن مسألة تسريح نحو ١٠٠ ألف جندي من الطرفين وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني تبقى أحد أهم التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام. وفي هذا السياق، فإننا نؤيد ما أشارت إليه الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام حول اشتراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تطوير وتنفيذ مشروعات تدريبية وتوظيفية سريعة الأثر لاستيعاب الجنود المسرحين، وهي برامج نعتبرها حيوية للغاية، خاصة في بلد تبلغ نسبة البطالة فيه ٤٥ في المائة ويتجاوز معدل التضخم السنوي ٣ ٠٠٠ في المائة على نحو ما أشار إليه التقرير. ونحن نأمل أن تتجاوب الدول المانحة في تقديم المساعدات المالية والفنية اللازمة لتنفيذ هذه البرامج دون تأخير إلى هذه الدولة الشقيقة.

إن مصر تؤيد توصيات الأمين العام باستئناف سحب الوحدات العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تدريجيا وعلى مراحل حتى آب/أغسطس العام المقبل، اقتناعا منا بأن المرحلة المقبلة ستركز بالدرجة الأولى على الجوانب السياسية للتسوية أكثر من الجوانب العسكرية التي أوشك الطرفان على الوفاء بها.

صحيح أن أنغولا ستظل في احتياج الى تواجد الأمم المتحدة لفترة مقبلة. إلا أن طبيعة وحجم هذا التواجد بعد آب/أغسطس المقبل سيكونان مختلفين بكل تأكيد عما هما عليه الآن. إن الفرصة متاحة اليوم أمام الأطراف الأنغولية من خلال تواجد أكبر بعثة للأمم المتحدة في الوقت الراهن من حيث الحجم في أنغولا. وهي فرصة لا ينبغي إهدارها. إن مد بقاء البعثة دون إحراز تقدم حقيقي في تنفيذ اتفاق لوساكا هو قرار صعب ليس له ما يبرره، لا سيما وأن الأمم المتحدة تمر بأزمة مالية لا يخفى على أحد مدى حدتها. وهذا يضع مسؤولية إضافية على الأطراف في أنغولا للاستفادة بأقصى قدر ممكن من التواجد الدولي على أراضيهم وبما يشجع المجتمع الدولي على الاستمرار في تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية والإنسانية التي يحتاجها الشعب الأنغولي خلال السنوات المقبلة.

ويؤيد وفد مصر مد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى نهاية شباط/فبراير المقبل وسوف يصوت الوفد لصالح مشروع القرار المطروح على المجلس.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقدير وفد اندونيسيا للأمين العام على تقريره عن آخر التطورات في تنفيذ اتفاقات السلم في أنغولا وعن عملية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ويبين التقرير بجلاء أن عملية تنفيذ معظم المهام العسكرية الوارد ذكرها في اتفاقات السلم قد بدأت. ومع ذلك، فإنها لم تنته بعد. وبينما يرحب وفدي بالتطورات الإيجابية والمبادرات التي اتخذها الطرفان فضلا عن استعداهما للعمل بطريقة تعاونية فإن وتيرة عملية السلم ما زالت بطيئة. وفي هذا الصدد، يؤكد وفدي من جديد أهمية أن تفي حكومة أنغولا ويونيتا على

سبيل الاستعجال بالتزاماتهما وفقـــا لاتفاقات السلم وبروتوكول لوساكا وكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، يدرك وفدي الصلات الوثيقة بين الجانبين العسكري والسياسي لعملية السلم. ولهذا، من الضروري أن يحرز الطرفان تقدما في الجانب العسكري من أجل توفير الدافع اللازم لتحريك الجانب السياسي الى الأمام. ونرى أنه بمجرد تنفيذ المراحل الأولى من المهام العسكرية ينبغي للطرفين المعنيين أن يبدءا بإخلاص عملية تسريح المقاتلين السابقين وإخلائهم من مناطق التجميع وإعادة دمجهم في المجتمع المدني. وتتطلب هذه الخطوات، الضرورية لكفالة الاستقرار وتوطيد عملية السلم، التعاون الوثيق بين الطرفين وتقديم المساعدة من المجتمع الدولي.

وقد أحاط وفدي علما بأن انتهاكات وقف إطلاق النار قد قلت. ومع ذلك، إننا نلاحظ أيضا أن الحالة الأمنية في البلد ما زالت متفجرة وأن الكثير من المناطق مازال غير آمن. وفي هذا السياق نود أن نحث الطرفين ولا سيما يونيتا على إزالة كل نقاط التفتيش غير القانونية التي تعوق التداول الحر للسلع والتحرك الحر للسكان داخل البلد. ويشهد التقرير على أن ما يزيد على مليون من المشردين داخليا لا يزالون يعتمدون على المساعدة الإنسانية بدلا من تمكينهم من العودة الى ديارهم لكي يعيشوا حياة منتجة ومستقلة. وعلاوة على ذلك، يرى وفدي أن من بالغ الأهمية والضرورية كفالة سلامة أفراد الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد الدوليين والمنشآت الدولية فضلا عن كفالة سلامة وحرية حركة الإمدادات الإنسانية في جميع أنحاء البلد.

وسيسمح إنجاز المهام العسكرية لعملية السلم بالتركيز على المسائل السياسيـــة الأساسية المعلقـــة. وما زال وفدي يشجع المحادثات المباشرة بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، التي من شأنها أن تعزز الثقة والفهم المتبادل بين الطرفين من أجل تحقيـــق المصالحة الوطنية. وبهذا يأمل وفدي أن يحسم الطرفان مشكلة عودة نواب يونيتا في الجمعية الوطنية الى لواندا وتشكيل حكومة للوحدة الوطنية والمصالحة والتوصل الى اتفاق بشأن مركز رئيس يونيتا قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ومد إدارة الدولة الى كل أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، يسر وفدي أن يلاحظ أن هذه وردت من قبل في الفقرتين ٩ و ١٠ من منطوق مشروع القرار المعروض على المجلس الآن.

وبالتوازي مع المبادرات السياسية الضرورية لتحقيق المصالحة في البلد، ما زال يتعين عمل الكثير على الجبهة الاقتصادية لتعمير أنغولا. وفي هذا الصدد، يدرك وفدي الأعمال التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وغيرها من وكالات الأمم المتحدة من أجل وضع برامج للسماح لأنغولا بتخليص نفسها من بقايا الحرب وإعادة بناء نفسها. ويرى وفدي أن المجتمع الدولي ينبغي أن يفي، على سبيل الاستعجال، بعهوده بتوفير المساعدة من أجل إنعاش وتعمير اقتصاد البلد لتوطيد المكاسب التي حققت في عملية السلم على النحو الوارد في الفقرة ١٩.

إن مسألة إزالة الألغام في أنغولا مسألة هامة حقا. وتوثر الألغام على كل وجوه الحياة الوطنية وتعوق عودة المجتمع الى الحياة الطبيعية. والآثار الوخيمة للألغام البرية يمكن كبحها من خلال المساعدة المالية والتقنية. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما الفقرة ١٧ من منطوق مشروع القرار. إن برنامج إزالة الألغام هذا، الذي يتضمن جهود إزالة الألغام وإصلاح الطرق بالإضافة الى حملات التوعية بحقوق الإنسان وتشكيل قوة للشرطة الوطنية، وبرنامج إنعاش المجتمع كل هذه شاهد على تفاني الأمم المتحدة لدوام السلم في أنغولا.

وأخيرا، فيما يتعلق بالدور المقبل للأمم المتحدة، نشاطر تماما الأمين العام ملاحظته الواردة في الفقرة ٣٣ من التقرير ومؤداها أن سحب الوحدات العسكرية المشكلة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا يجب أن يتم تدريجيا بما يتناسب مع التقدم المحرز في عملية السلم. ويرجع ذلك على وجه الدقة الى الأثر الإيجابي لتلك البعثة على الحالة السياسية والعسكرية في البلد. ونحن نحيط علما بتوصية الأمين العام بصياغة شكل جديد للولاية يتركز على نحو أكبر على أنشطة الشرطة والأنشطة السياسية وحقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية بما فيها إزالة الألغام عندما لا تعود المكونات العسكرية لازمة. ومن شأن هذه الولاية أن تسمح بالمتابعة والاستمرارية، بوجود الأمم المتحدة، لتوطيد المكاسب التي حققت في عملية السلم، ومن ثم كفالة سلم دائم في أنغولا.

وعلى أساس هذه الملاحظات سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد احتُفِل بالذكرى السنوية الثانية للتوقيع على بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وأصبح هذا البروتوكول أساسا لعملية السلام في أنغولا، مما فتح آفاقا حقيقية أمام شعب أنغولا باستعادة السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية التي طال انتظارها.

والاتحاد الروسي، وهو إحدى الدول المراقبة الثلاث للتسوية الأنغولية، يهتم اهتمام صادقا بالتطور الناجح لعملية السلام وإبرامها على وجه السرعة وهو لا يدخر جهدا في تحقيق هذا الهدف. وأن إنهاء الصراع في أنغولا، الذي ظل مستمرا لعدة سنوات، لن يكون أعظم هدية فحسب لشعب هذا البلد، الصديق، بل أيضا نجاحا كبيرا لأنشطة الأمم المتحدة في صون السلم والمجتمع الدولي برمته.

ومما يؤسف له، إن عملية السلام في أنغولا، بالرغم من الانجازات الكبيرة، تتطور بصورة غير منتظمة، وتتطلب في غالب الأحيان ممارسة الضغوط على الطرفين، وبخاصة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا)، للتغلب على العقبات التي تبرز. وبالرغم من ذلك، فإن التسوية الأنغولية تمضي قدما خطوة خطوة، وتقربنا أكثر من العتبة المنشودة التي يصبح فيها السلام لا رجعة فيه.

واليوم تم إحراز نجاح كبير في هذا الصدد. وأخيرا أصدرت قيادة اتحاد يونيتا بيانا رسميا بأنها انتهت من تجميع أفراد قواتها العسكرية وقوة الشرطة في مناطق الإيواء باستثناء ٤٥٣ شخصا سيتم إيواؤهم في الأيام القليلة القادمة. وقامت أيضا بتسليم جميع الأسلحة التي بحوزتها إلى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وبالمقابل، أعلنت حكومة أنغولا عن قرارها بضم تسعة جنرالات من اتحاد يونيتا إلى القوات المسلحة الأنغولية.

وهذه الخطوات الهامة تفسح المجال أمام الانتهاء من تسوية المسائل العسكرية الصميمية والتركيز على المسائل السياسية المعلقة. ومما له أولوية كبيرة هنا عودة نواب اتحاد يونيتا في الجمعية الوطنية إلى لواندا، وإنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، والتوصل إلى اتفاق بشأن مركز رئيس يونيتا.

وهذه المهام يجب أن تحسم مع نهاية العام، وينبغي أن تسمح بإنشاء هياكل فعالة لبسط إدارة الدولة على جميع أرجاء أراضي البلد، مما يكفل الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي يستحيل بدونه استعادة السلام وعودة الحياة الطبيعية للأنغوليين.

وإن المماطلة في تنفيذ هذه الجوانب من التسوية غير مقبولة ويمكن أن يترتب عليها أثر سلبي جدا على عملية السلام برمتها. ومن الأهمية بمكان تعزيز الأساس السياسي بكل طريقة ممكنة للتعجيل بعملية السلام، التي قد تتعزز، في رأينا بالانعقاد السريع في أنغولا للاجتماع الخامس بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي.

ومما ينطوي على أهمية استثنائية أيضا المسائل المتصلة بإنشاء قوات مسلحة موحدة والشرطة الوطنية الأنغولية، وبتسريع وتيرة تسريح المقاتلين السابقين. وبالرغم من أنه لا تزال هناك عدة مهام معقدة وواسعة النطاق تنتظر الاضطلاع بها، فإن عملية السلام في أنغولا تسير بخطى ثابتة نحو مرحلتها النهائية، أي انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بعد أكثر من شهر ونصف بقليل.

ومن الواضح أن ما يعتبر الآن أكبر عملية من عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة لا يمكن وقفها بين ليلة وضحاها. ونحن نؤيد القيام بتفكير متأن بهذه العملية وتنفيذها تدريجيا وبمرونة كافية، دون تأخيرات ليس لها ما يبررها، ولكن أيضا على أساس المركز الفعلي لعملية السلام. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المفيد لمجلس الأمن أن يقوم قبل نهاية شباط/فبراير ١٩٩٧، بإيفاد بعثته إلى أنغولا، مما يسمح لنا بوضع استراتيجية متكيفة، وتكتيكات لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في مرحلتها النهائية وتحديد موقف حيال المعايير الرئيسية لاستمرار وجود الأمم المتحدة في هذا البلد.

ويرى وفد الاتحاد الروسي، أن مشروع القرار بشأن أنغولا الذي قدم اليوم لكي ينظر فيه مجلس الأمن يرقى إلى مستوى المهام الرئيسية للمرحلة الراهنة من التسوية السلمية. ونعتقد أن مشروع القرار هذا سيوجه رسالة

جدية إلى الأطراف الأنغولية بشأن الإسراع في تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها والسير بعملية السلام إلى نهايتها.

السيد لاراين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يهتم المجتمع الدولي اهتماما شديدا برؤية التقدم الفعلي يتحقق في العملية السياسية في أنغولا. وهو يدرك أن أنغولا تعمل من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكانها، الذين عانوا من ويلات الحرب. وتحقيقا لهذا الغرض يجب على زعماء الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا)، أن يواصلوا تنفيذ الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في لوساكا قبل سنتين، والتقيد بالجدول الزمني الموحد لجميع المهام المعلقة، الذي وافقت عليه اللجنة المشتركة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

وكما نص تقرير الأمين العام، فإن الحالة في أنغولا بقيت مستقرة، وإن اتسمت بالتوتر. وإن انتهاكات وقف إطلاق النار، وكذلك مضايقة أفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة). تبعث على الأسف. غير أن تقرير الأمين العام يجعلنا نأمل بأن الأطراف أخذت تتحاور في نهاية المطاف، واستطاعت أن تهيئ مناخا يتيح للبلد أن يكفل السلام وأن يبدأ مهام التنمية الهائلة التي تنتظره.

وإن الاعلان الرسمي من جانب اتحاد يونيتا بأنه أنهى تجميع قواته في مناطق الإيواء، وإعلان الحكومة الأنغولية بضم تسعة جنرالات من اتحاد يونيتا إلى صفوف القوات المسلحة الأنغولية، تطوران مشجعان جدا ويكتسيان أهمية بالغة، مما سيسهم في زيادة الثقة بين الطرفين في هذه المرحلة الحاسمة.

وأما بالنسبة للحالة الراهنة، فإننا نتفق مع الأمين العام على أن ولاية بعثة التحقق الثالثة يجب تمديدها حتى ٢٨ شباط/فبراير من العام القادم. ولذا، فإن وفد بلدي يؤيد مشروع القرار المعروض علينا.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد، بالنيابة عن شيلي، بجميع الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة في بعثة التحقق الثالثة، وكذلك بموظفي الوكالات والبرامج الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وهناك قاسم مشترك بينهم جميعا - إنهم يناضلون من أجل تعزيز السلام في أنغولا.

السيد تشوي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد سارت أنغولا على الطريق الوعر لصنع السلم طوال السنتين الماضيتين إثر التوقيع على بروتوكول لوساكا في ١٩٩٤. وبالرغم من إننا لا نستطيع أن نشعر بالارتياح التام إزاء الوتيرة البطيئة لعملية السلام أثناء هذه الفترة، ولا إزاء مسيرتها المتقطعة وغير المنتظمة، فإننا نعتقد أن الجهود التي بذلتها الأطراف الأنغولية والمجتمع الدولي ضرورية وهامة حقا.

ومن بين التطورات الهامة، نرحب بحقيقة أن اتحاد يونيتا أعلن رسميا اليوم الانتهاء من المهمة الملحة المتمثلة في تجميع قواته وأن الحكومة بدأت عملية الدمج الفعلي لقوات يونيتا، بدءا بالجنرالات التسعة الذين يقيمون حاليا في لواندا.

لكننا نود أن نشدد على أن تنفيذ بروتوكول لوساكا والالتزامات الأخرى بين الأطراف الأنغولية ما زال ينبغي الانتهاء منها. ولما كانت مهمة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة) ستكتمل بعد شهرين، حسبما توخاه قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥)، فقد حان الوقت لكي تضطلع الأطراف الأنغولية بعملية البناء على أساس الانجازات السابقة وتعجل ببذل جهودها من أجل الانتهاء من المراحل النهائية من عملية السلام، ويحدونا خالص الأمل أن يؤذن تنفيذ المهام العسكرية الحاسمة ببداية المصالحة الأصيلة من خلال التفاوض السياسي بين الأطراف الأنغولية.

وإذ يجري الوفاء بالالتزامات العسكرية، فإن الجوانب السياسية لعملية السلام ستكتسي أهمية أكبر في الشهور القادمة. فإنشاء حكومة وحدة ومصالحة وطنية هو الخطوة الحاسمة التالية في عملية السلام التي طال انتظارها. ومن نافلة القول إن النجاح لا يمكن ضمانه إلا عندما تتعاون الحكومة واتحاد يونيتا ويقدمان تنازلات متبادلة.

وفي حين أن إنشاء حكومة للوحدة الوطنية والمصالحة لا يرتبط بالمسائل السياسية الأخرى، فإننا نعتقد أن جميع المسائل السياسية العالقة يمكن تسويتها

بأسرع وقت وعلى أفضل وجه من خلال الاجتماع المباشر بين رئيس أنغولا وزعيم يونيتا. ونحث الطرفين على إبداء روح التعاون التام والمرونة ليتسنى عقد هذا الاجتماع وتسوية جميع المسائل السياسية المعلقة. وفي هذا الصدد، نشدد بصورة خاصة على الفقرات من ١٠ إلى ١٢ من مشروع القرار المعروض على المجلس.

وفي الوقت ذاته لسنا بغافلين عن الحاجة المتزايدة للاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي في أنغولا. فسيتعين مواجهة المهام الملحة والمكلفة المتمثلة في تسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين البالغ عددهم ٠٠٠ ١٠، وإغاثة وإعادة تأهيل أكثر من مليون مشرد، وذلك عن طريق الجهود النشطة للحكومة، بمساعدة المجتمع الدولي. كما تواجه أنغولا العديد من التحديات الأخرى في مجالات الحكم والمساءلة العامة والقانون والنظام. ولا يمكن أن يتوطد السلام في أنغولا إلا إذا قامت الحكومة والمجتمع الدولي بمواصلة بذل أفضل الجهود لمعالجة هذه المسائل. لذلك نرى أنه من الضروري البحث الدقيق للحالة على الطبيعة للمساعدة على توطيد السلام في أنغولا عن طريق حضور ومساعدة المجتمع الدولي بشكل منظم تنظيما وافيا بالغرض. وفي هذا الخصوص نرحب ترحيبا حارا بفكرة إرسال بعثة لمجلس الأمن إلى أنغولا في وقت مناسب لتقييم الحالة والبت بشكل أفضل في معدل سرعة إنسحاب بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وطرائق متابعة وجود الأمم المتحدة.

وختاما، نحن نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى نهاية شهر شباط/فبراير ١٩٩٧ وتخفيضها فيما بعد على النحو المقترح في مشروع القرار على أساس توصية الأمين العام. لذلك سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض على المجلس.

السيد لوبيس دا روزا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشهد نظر مجلس الأمن مرة أخرى في الحالة في أنغولا على الاهتمام المستمر للمجتمع الدولي بالأزمة في ذلك البلد. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، ما فتئ المجتمع الدولي يؤيد الجهود الرامية إلى استعادة السلام في ذلك البلد الشقيق واستبدال انعدام الثقة والافتقار إلى التعاون، اللذين اتسمت بهما العلاقات فيما بين الطرفين المعنيين، بالتعايش والمصالحة والتصميم على تقديم التضحيات من أجل بناء وطن متحد.

وفي هذا الصدد، يود وفدي الإعراب مرة أخرى عن امتنانه للأمين العام على تقريره الوافي والحافل بالمعلومات الذي قدمه، والذي يسلط الضوء على الأحداث الأخيرة المتصلة بعملية السلام الجارية. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام، الذي يواصل تنسيق وتشجيع عملية الحوار بتفاؤل لا مثيل له. كما أود أن أعرب مجددا عن امتنان بلدي للدور الهام الذي تلعبه الدول الثلاث المراقبة في السعي لإحلال السلام في أنغولا.

وتدرك غينيا - بيساو، أنه لا يزال ينبغي عمل الكثير من أجل تحقيق جميع الأهداف الواردة في بروتوكول لوساكا والوفاء بالالتزامات الناشئة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل التنفيذ الكامل لعملية السلام في أنغولا وإعطائها معنى حقيقيا. بيد أننا قد أحطنا علما، بشعور من الارتياح الكبير، بملاحظات الأمين العام في تقريره الأخير فيما يتصل بالخطوات التي اتخذها الطرفان الأنغوليان على مدى الأسابيع الأخيرة - والتي نعتقد أنها إيجابية للغاية، لتعزيز عملية السلام. وقبل بضع ساعات فقط تلقى مجلس الأمن رسالة من الممثل الدائم لأنغولا يحيل بها بلاغا من حكومته يعلن فيه انضمام ٩ من جنرالات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) إلى القوات المسلحة الأنغولية. ونحن نرى أن هذه التصرفات ينبغي أن تلقى التشجيع الكامل للمجتمع الدولي. ففي هذه المرحلة الحاسمة من المفاوضات، تحتاج أنغولا أكثر من أي وقت مضى إلى دعم وإسهام الجميع بغية توطيد المنجزات التي تحققت حتى الآن. وإن التسويفات العديدة للتنفيذ الكامل لالتزامات لوساكا لا تزال تشكل مصدرا للقلق.

وكما قلنا مرارا لا يمكن للمرء أن ينكر أنه قد تحقق تقدم هام وملموس، وأهم جانب هو المحافظة على وقف إطلاق النار. وينبغي التغلب على عقبات أخرى، إذ سيكون من غير الممكن دون ذلك إحراز المزيد من التقدم. والقضية الرئيسية تتصل باستكمال تجميع قوات يونيتا في مناطق الإيواء ونزع سلاحهم وتسريحهم في إطار بروتوكول لوساكا. إن التأخيرات التي حدثت في هذا الخصوص تلحق الضرر بتشكيل قوة عسكرية واحدة

وإدماج مسؤولي الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية كما تلحق الضرر بالأنشطة الأخرى المتصلة بتنفيذ البروتوكول. ومرة أخرى، ندعو أشقاءنا الأنغوليين إلى مواصلة جهودهم بتصميم سياسي أكبر، بنفس الروح البناءة التي أبدوها مؤخرا بإعطاء الأولوية لتسوية كل الالتزامات ذات الطابع العسكري. والواقع أنه بالنسبة للقضايا السياسية المعلقة التي لا يزال يتعين تسويتها، من الضروري أن يبدي الطرفان الدليل على الإرادة السياسية القوية باتخاذ تدابير ملموسة لمساعدة عملية السلام.

وكما ذكر بلدي مرات عديدة نرى أن تحقيق السلام والأمن والازدهار في أنغولا أمر ممكن، وأن الشعب الأنغولي الذي تشاطرنا معه سنوات عديدة من التاريخ الأخوي يستحق أن يتمتع بثروة بلده في سلام، وأن يشارك في إعادة بنائه وتنميته الاجتماعية - الاقتصادية. لكل هذه الأسباب ترى غينيا - بيساو أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل متابعة الحالة في أنغولا عن كثب، وفي الوقت ذاته أن يواصل تقديم المساعدة الاقتصادية والإنسانية.

وفيما يتعلق بمشروع القرار، نحن مقتنعون بأن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة) لا يزال يتعين عليها أن تلعب دورا في أنغولا، وأنها ينبغي أن تواصل دعم جهود السلام طالما وجدت إرادة حقيقية على تحقيق السلام. لهذا السبب نوافق على تمديد ولايتها، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره. وهكذا سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشعر وفدي بالقلق إزاء التأخيرات في تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا وتعهدات حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا.

وعلى الرغم من أننا ندرك أن بعض التطورات الإيجابية حدثت في أنغولا فيما يتصل بعملية السلام، مثل الحفاظ على وقف إطلاق النار وإزالة نقاط التفتيش غير الشرعية، والتحسينات في حرية حركة الأشخاص ومواصلة برامج نزع سلاح السكان المدنيين واستكمال تجميع قوات يونيتا في مناطق الإيواء، لم يتم حتى الآن البت بسرعة في أمور أساسية بالنسبة لتحقيق السلام في ذلك البلد. ففي الميدان السياسي لم يتحقق حتى الآن أي تقدم ملموس فيما يتصل بالإنشاء السريع لحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، أو فيما يتصل بالتوصل إلى اتفاق بشأن المركز الخاص لرئيس أكبر أحزاب المعارضة، وفقا لأحكام بروتوكول لوساكا.

ونرى أنه يتعين على الطرفين بذل جهود أكبر لتحقيق هذه الأهداف، والتنفيذ الدقيق لما عليهما من التزامات بمقتضى بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولما تعهدا به من التزامات في ليبرافيل وفرانسفيل. ولهذا فإننا نحثهما على الاجتماع في أقرب وقت ممكن واتخاذ التدابير التي من شأنها تحقيق تقدم ملموس صوب السلام والمصالحة الوطنية.

ويرى وفدي أنه ينبغي تعزيز المنجزات المحققة حتى الآن عن طريق مساعدة المجتمع الدولي في إعادة بناء وإنعاش الاقتصاد الأنغولي الذي لا تزال حالته حرجة. ونناشد المجتمع الدولي والبلدان المانحة أن تواصل تقديم الدعم إلى عملية السلام في أنغولا.

وبنفس الطريقة، يسلم وفدي أيضا بأنه من الضروري، كيما تستكمل المهام المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا ويتوطد التقدم المحقق، أن يحتفظ بوجود محدود للأمم المتحدة في أنغولا بعد انسحاب وحدات بعثة التحقق الثالثة.

ويرى وفدي أن وجود بعثة التحقق الثالثة ضروري في هذه المرحلة من عملية السلام في أنغولا وسيصوت لصالح مشروع القرار الذي يمدد ولاية البعثة حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

السيد اندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل شهرين لا غير، اتخذ أعضاء مجلس الأمن قرارا يتضمن تحذيرا صارما للأطراف بأن تتجاوز الإطار الذهني الذي كان يمنعها من استكمال المهام العسكرية المتفق عليها في بروتوكول لوساكا، وأن تبدأ في الاضطلاع بمهمة إنشاء حكومة وحدة ومصالحة وطنية. ويمكننا الآن أن نشعر بالغبطة لأن رسالتنا قد أصغي إليها ولأننا رأينا تحقق تقدم بارز نحو تحديد هوية أفراد يونيتا من أجل إدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية، وتجميع قوات يونيتا في مناطق إيواء في كابيندا، وحل هيكل القيادة العسكرية ليونيتا، واستكمال الكثير من المهام الأخرى التي حددناها في القرار ١٠٧٥

(١٩٩٥). وقد تلقينا اليوم خبرا بأن يونيتا قد أعلنت رسميا عن الانتهاء من عملية تجميع قواتها في مناطق الإيواء، وأن حكومة أنغولا قد أعلنت عن إدماج الجنرالات التسعة الذين قدمت يونيتا أسماءهم في القوات المسلحة الأنغولية.

ورغما عن هذه الإنجازات، فلم تستكمل بعد حتى اليوم المهام العسكرية، وأننا لنجد أنفسنا ننظر مرة ثانية في كيفية حث الأطراف، أو إجبارها، على التصرف بسرعة للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في لوساكا قبل سنتين. ونحن نشعر بالانشغال، على وجه الخصوص، لأن معسكرات الإيواء لا تزال ممتلئة بقوات يونيتا، حتى على الرغم من أن الكثير من أفرادها اختيروا للاندماج في القوات المسلحة الأنغولية وأن الكثير من الآخرين منهم على استعداد لأن يسرحوا ويعادوا إلى الحياة المدنية.

ولقد قامت معسكرات الإيواء تلك، التي تحرسها قوات بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، بدور رئيسي في عملية السلام. فقد أتاحت للقوات المسلحة ليونيتا أن تتحول تدريجيا عن حالة الاستعداد القتالي وأن تبدأ في التحول إلى الانضمام إلى القوات المسلحة الأنغولية أو العودة إلى الحياة المدنية. ويعود إلى حد كبير نجاح عملية التجميع في مناطق الإيواء إلى وجود القوات المسلحة الدولية المحايدة التابعة لبعثة التحقق الثالثة.

بيد أنه لم يقصد بأي من معسكرات الإيواء أو بعثة التحقق الثالثة أن تكون دائمة. فقد كان من المتوخى أن تكون كلتاهما تدبيرين مؤقتين، نقاط عبور من حالة الصراع المسلح إلى حالة إعادة التوحيد والمصالحة. وقد حان الوقت لإغلاق المعسكرات والبدء في انسحاب بعثة التحقق الثالثة. ولا بد من أن تعمل الحكومة مع يونيتا على إفراغ المعسكرات بسرعة والانتقال إلى المهام السياسية بغية إعادة إدماج يونيتا في مسيرة تحل فيها المشاكل من خلال المفاوضات والتراضي وليس من خلال العنف. ويجب أن تقوم الحكومة ويونيتا بخطوات كبيرة لتدريب الوحدات المدمجة وتجهيزها ووزعها في مناطق البلد التي كانت تحتلها فيما سبق قوات يونيتا بحيث يشعر السكان المدنيون في تلك المناطق بالاطمئنان إلى التحرك بحرية في الوقت الذي يمارسون فيه حياتهم اليومية.

ولا بد لبعثة التحقق الثالثة من أن تبدأ الآن في الانسحاب. إن السنتين المقررتين لدوام بعثة التحقق الثالثة توشكان على الانتهاء، ولقد كانتا سنتين من السلم النسبي في أنغولا. وانسحاب بعثة التحقق الثالثة لا يعني أن المجتمع الدولي يدير ظهره لأنغولا، ولكن يعني أن الوقت قد حان للاستعاضة عن الوحدات العسكرية المشكلة بمتابعة للوجود الدولي تركز على مساعدة أنغولا في عملية المصالحة والتعمير التي تنتظرها.

ومشروع القرار الذي نعتمده اليوم يأخذ في اعتباره جميع هذه القضايا. إذ أنه يطلب إلى جميع الأطراف استكمال المهام العسكرية والانتقال إلى المهام السياسية. ويأذن مشروع القرار للأمين العام بأن يبدأ في سحب بعثة التحقق الثالثة وبأن يخطط لمتابعة وجود الأمم المتحدة. وإننا نتوقع أن تكون الحكومة ويونيتا قد تلقيتا الرسالة التي ينقلها مشروع القرار: أن سرعة القيام من جانبهما بإجراء لإدماج أفراد يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية على كافة المستويات ولتسريح المتبقين منهم في المعسكرات أمر جوهري.

والقرار ليس موجها فقط إلى الأطراف وإلى بعثة التحقق الثالثة. إذ أنه يحتوي على رسالة عاجلة إلى الدول الأعضاء الأخرى أيضا. فلا يمكن أن تنجح هذه المرحلة الحرجة من عملية السلام دون تمويل عاجل. ولقد يسر سخاء الدول المانحة نجاح عملية السلام حتى الآن، غير أن عملية السلام ذاتها تواجه الخطر في هذه اللحظة الحرجة. فالحاجات المباشرة التي لم يتم تلبيتها لمناطق الإيواء وعملية التسريح تتجاوز ١٩ مليون دولار وفقا لإسقاطات وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية. ويجب أن يتصرف المجتمع الدولي على وجه العجلة للمساهمة في الأموال المطلوبة بحيث يمكن استكمال التسريح خلال الأشهر الثلاثة التي حددتها وحدة التنسيق. ولن يؤدي المزيد من التأخير إلا إلى تقويض عملية السلام وتخريبها وتأخير انسحاب قوة بعثة التحقق الثالثة وزيادة استنزاف موارد الأمم المتحدة والجهات المانحة.

لذلك فإن الولايات المتحدة تعلن اليوم، ابتغاء تدعيم عملية السلام وتهيئة المجال لقيام حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية الجديدة، عن عزمها على المساهمة بمبلغ ٣ ٣٥٠ ٠٠٠ دولار إضافي للأمم المتحدة والبرامج الثنائية التي تدعم تسريح القوات والمصالحة في أنغولا. وعلاوة على ذلك، تزمع الولايات المتحدة أن تساهم في

المستقبل القريب بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ دولار أخرى من أجل تلك الجهود، إذا ما أظهرت الأطراف التزاما كافيا بعملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم الولايات المتحدة أن توفر في عام ١٩٩٧ مبلغ مليون دولار في صورة معدات لنزع الألغام وخدماتها لكي يستخدمها مكتب الأمم المتحدة المركزي لعمليات إزالة الألغام والمعهد الأنغولي لنزع الألغام ومدرسة نزع الألغام التابعة لبعثة التحقق الثالثة.

وإننا نحث الآخرين على أن ينظروا بجدية في تخصيص تمويل إضافي لهذه المرحلة الحرجة من عملية السلام. وقد عقد ممثلو الدول المراقبة الثلاث اجتماعا للبلدان التي من المحتمل أن تكون مانحة في نيويورك في الأسبوع الماضي لإبراز الحاجة الجسيمة إلى تمويل عملية تسريح القوات، وتلقوا ردودا إيجابية من المملكة المتحدة والسويد وفنلندا.

وقد كرس المجتمع الدولي، بما في ذلك هذا المجلس، سنوات من اهتمامه لمساعدة الأنغوليين أنفسهم على أن يخلفوا عداوات الماضي وراء ظهورهم. وقد أظهر أفراد الأمم المتحدة في الميدان إخلاصا كبيرا لهذا الهدف، بل أن البعض منهم بذل روحه خلال الخدمة في بعثة التحقق الثالثة. إننا نجل خدماتهم. كما أننا نرغب في الإعراب عن تقديرنا للاستاذ بييه ولقائد القوة ولجميع جنود وهيئة ضباط بعثة التحقق الثالثة لما قاموا به من عمل شاق وتفان سخي. إننا نأمل بأن يغتنم الأنغوليون هذه الفرصة لإقامة دعائم سلام دائم، هو في متناول أيديهم تقريبا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سألقي الآن بيانا بوصفي ممثلا لإيطاليا.

اسمحوا لي بأن أبدأ بالقول إن عدد المتكلمين الذين تكلموا أو سيتكلمون في هذا المساء شهادة صادقة على اهتمام المجتمع الدولي بالحالة في أنغولا وتطوراتها.

وإنني أنتهز هذه الفرصة لكي أوجه شكري القلبي إلى الأمين العام وممثله الخاص، الاستاذ بلوندين بييه الذي مكنه التزامه الراسخ ومهاراته الدبلوماسية من أن يقوم بدور بالغ الأهمية وناجح. إن الدول المراقبة الثلاث لعملية السلام والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وبلدان المنطقة قد شاركت بأجمعها في البحث عن تسوية سلمية في أنغولا. وإنني أرغب أيضا في الثناء على الممثل الدائم لأنغولا السفير ألفونسو فان دونيم "مبيندا"، الذي كان يعمل من نيويورك بلا كلل من أجل قضية السلام والمصالحة الوطنية في بلده.

وعلى نحو ما لاحظ نائب وزير خارجية إيطاليا، السناتور رينو سيري في بعثته القريبة العهد في أنغولا، فإن عملية السلام وصلت حقيقة إلى نقطة تحول. إن تنفيذ البعث العسكري من بروتوكول لوساكا يقترب من الاكتمال. وقد أصدرت يونيتا اليوم إعلانا رسميا يؤكد الانتهاء من تجميع قواتها في مناطق الإيواء - باستثناء عدد محدود من رجال الشرطة الذين سيجمعون في مناطق الإيواء عاجلا - وتسليم أسلحتها إلى الأمم المتحدة.

الخطوة التالية هي إدماج من جرى اختيارهم من قوات يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية. ونحن نرحب بتسريح هذه العملية البالغة الحساسية. واليوم، اتخذت حكومة لواندا خطوة أساسية أخرى بإعلانها ضم جنرالات يونيتا التسعة المقيمين في لواندا الى القوات المسلحة الانغولية، وهو قرار كانت تنتظره الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي.

وتتحول الأولوية الآن الى تسريح المقاتلين وإعادة دمجهم في المجتمع. وأود أن أذكر هنا بأن حكومة بلدي، تحقيقا لهذا الغرض، وفرت مساهمة مالية تناهز ٤ ملايين دولار لوحدة تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة لأنغولا. كما يشارك متخصصون إيطاليون في تدريب فرق إزالة الألغام التي ستقوم بمكافحة ما لا يمثل فحسب ويلة من ويلات الحرب بل يمثل أيضا خطرا مستمرا سيظل لسنوات طويلة قادمة يهدد أرواح أناس أبرياء، ومنهم الأطفال، وعملية التعمير في أنغولا.

وينبغي للأطراف الأنغولية الآن أن تركز على التنفيذ السريع للجوانب السياسية لبروتوكول لوساكا. ومشروع القرار المعروض على المجلس يحدد بوضوح ما يلزم القيام به. وكانت الخطوات المتعين اتخاذها قد أجلت حتى الآن انتظارا لتسوية المسائل العسكرية. أما اليوم فلا يمكن المماطلة بعد الآن في اتخاذ هذه الخطوات، ولا بد من وضعها موضع التنفيذ وجه السرعة.

إن الحكومة الإيطالية تؤيد تمام التأييد فقرات مشروع القرار التي تنص على تقليص حجم الوحدات

العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، على أساس الاقتراح المقدم من الأمين العام. فهذه الفقرات تقيم توازنا حساسا بين الحاجة الى ضمان إنجاز عملية السلام بنجاح، وتجنب الإطالة المفرطة لهذه العملية التي تعد أكثر عمليات حفظ السلام تكلفة.

وأختتم بياني بالتذكير بمدى قلق الحكومة الإيطالية والشعب الإيطالي إزاء المشاق التي يعانيها المدنيون الأنغوليون الأبرياء طوال هذه الحرب الأهلية التي لا نهاية لها. في السنوات الخمس الماضية قدمت إيطاليا ما يقرب من ١١٠ ملايين دولار في شكل مساعدات. والآن وقد أصبحت آفاق السلام أكثر إشراقا، سنظل صامدين في التزامنا.

لكل هذه الأسباب، سأصوت تأييدا لمشروع القرار المعروض على المجلس.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/1026.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحادي الروسي، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهوريا كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠٨٧ (١٩٩٦).

وبهذا يكون المجلس قد انتهى من عملية التصويت. وسيستمع بعد ذلك الى بيانات وفقا للمادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت.

المتكلم التالي هو الممثل الدائم لزمبابوي، وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ووفد بلدي على ثقة بأن المجلس سيستفيد أيما استفادة من خبرتكم الواسعة وقيادتكم القديرة.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتنان وفد بلدي وتقديره لسلفكم، السفير ويسنومورتي ممثل اندونيسيا، على الطريقة التي ترأس بها شؤون المجلس في الشهر الماضي.

كما يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على تقريريه الزاخرين بالمعلومات عن الحالة في أنغولا، والمؤرخين ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

يلاحظ وفد بلدي مع الأسف وخيبة الأمل أن عامين قد انصرما منذ توقيع بروتوكول لوساكا، وما زلنا نفتقر الى القدر المطلوب من التقدم، والذي يثبت أن عملية السلام في أنغولا بلغت مرحلة النضج. حينما اجتمع هذا المجلس في المرة الأخيرة للنظر في الحالة في أنغولا، أعرب بعبارات شديدة اللهجة عن قلقه إزاء التباطؤ الخطير في تنفيذ بروتوكول لوساكا، وسرد مجموعة من الشروط التي كان على اتحاد يونيتا أن يستوفيها على الفور.

ونحن نشاطر الأمين العام تماما ملاحظته الدقيقة بأن عملية السلام في أنغولا ما زالت تتعثر في تقدمها. وما زلنا نشعر بقلق خاص من حقيقة أنه حتى في هذه المرحلة المتأخرة من عملية السلام، لا يحدث التقدم في الغالب إلا بعد أن يمارس المجتمع الدولي ضغطا متزايدا على أنغولا بصفة خاصة.

لقد وصلت عملية السلام في أنغولا الى مرحلة حرجة سواء بالنسبة لشعب ذلك البلد أو المجتمع الدولي ككل. والاحصاءات المتعلقة بإيواء القوات وتسريحها وإعادة إدماجها، ورغم أهمية هذه العمليات، لم تعد مبهرة، في حد ذاتها، لا لشعب أنغولا ولا للمجتمع الدولي. والتقدم في تلك المجالات وحدها، حتى ولو كان أكثر إبهارا وأكثر إرضاء مما هو عليه اليوم، لا يمكن أن يكون بعد الآن مقياسا كافيا أو انعكاسا حقيقيا للتقدم المحرز في عملية السلام ككل.

إن عقارب الساعة تدور، وفي هذه اللحظة الحرجة بالذات، ننضم الى شعب أنغولا في مطالبة الحكومة الأنغولية ويونيتا باتخاذ قرارات وتدابير تمثل نقطة تحول حقيقية، وفي توقع مثل هذه القرارات والتدابير. وبالنسبة لشعب أنغولا فإن الأنباء المقلقة التي تفيد بانقضاء الولاية الأولية لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا بصفة نهائية في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، يجب أن تقابلها طفرات منقطعة النظير في تقدم عملية السلام.

وفي هذا الصدد، ينضم وفد بلدي الى الأمين العام في مناشدة كل من يستطيعون الإسهام في تيسير عودة نواب يونيتا بالجمعية الوطنية الى لواندا، وتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، والتعاون مع يونيتا في البحث عن اتفاق بشأن المركز الخاص لقائده. ونود أيضا أن نؤكد من جديد على اعتقادنا الراسخ بأن عقد اجتماع في أنغولا بين الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس والسيد سافمبي سيكون خطوة صحيحة ومناسبة للغاية في هذه المرحلة.

وعلى كل فقد كان في نيتنا حتى اليوم أن نطالب بممارسة الضغط على اتحاد يونيتا حتى يصدر الإعلان الرسمي الخطي المطلوب منه في الفقرة ١٢ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٠٧٥ (١٩٩٦)، يؤكد فيه أن كل جنود يونيتا تم تجميعهم في مناطق الإيواء، وأن يونيتا لم يعد في حوزته أية أسلحة أو معدات عسكرية، بغية تذليل أية عقبات أمام بسط إدارة الدولة الى جميع مناطق أنغولا.

والآن نفهم أن ذلك البيان تقدم به اتحاد يونيتا بعد كل هذا التأخير وهذا مثال ساطع لمناورات يونيتا المعروفة والمتمثلة في ألا يقوم بأي تحرك ذي مغزى إلا عندما يجتمع مجلس الأمن للنظر في الخطوات الإضافية الواجب اتخاذها لدفع عملية السلام قدما. ونحن نرحب ترحيبا حارا بأنباء إدماج جنرالات يونيتا التسعة في الجيش الأنغولي.

ووفد بلدي لا يسعه إلا أن يتفق مع الأمين العام في أننا بينما نقترب من نهاية فترة السنتين المقررة في الولاية الأولية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا فإن العد التنازلي لإتمام تلك العملية لا يمكن إلا أن يكون تدريجيا ومرحليا. كما نتفق معه تماما على أن العديد من المهام الحيوية في عملية السلام ما زالت بعيدة عن الإنجاز، وأن أنغولا ستظل بحاجة إلى وجود قوات الأمم المتحدة الذي يبعث على الاستقرار.

إن شعب أنغولا المحب للسلام سيظل قلقا حتى تتحول الهدنة التي توفرت بمقتضى بروتوكول لوساكا إلى سلام دائم. ونحن في زمبابوي، وفي الجنوب الأفريقي بشكل عام، نشارك شعب أنغولا في السعي إلى تحقيق الحلم الذي أدى إلى الالتزامات المترتبة عن اتفاق لوساكا، وفي طلب أن يتم تنفيذ تلك الاتفاقات لكي تعود الحالة إلى طبيعتها في أنغولا وفي المنطقة دون الإقليمية كلها خدمة للسلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، يرحب وفد بلدي باعتماد آخر قرار بالإجماع، وهو القرار ١٠٨٧ (١٩٩٦)، وعلى وجه الخصوص تمديد ولاية البعثة حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل زمبابوي على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل ناميبيا الدائم. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أندجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أعرب لكم عن تهاني وفد بلدي الحارة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. إن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية ستضمنان، دون شك، نجاح عمل المجلس تحت قيادتكم الحكيمة. كما نتقدم بأخلص تهانينا لسلفكم، السفير الاندونيسي ويسنومورتي، على الطريقة الممتازة الجديرة بالتقدير التي وجه بها شؤون المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن امتناننا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على التقرير الشامل المعروض علينا اليوم وعلى جهوده تعزيزا لقضية السلام والمصالحة في أنغولا. وأعرب عن نفس المشاعر أيضا لممثله الخاص، السيد أليوني بلوندين بييه وجميع العاملين في البعثة. إنهم يضطلعون بولايتهم بعزم في ظل ظروف صعبة.

إننا نلاحظ بشعور بالارتياح المبادرات والجهود المكثفة التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام بالتعاون

مع الدول المراقبة الثلاث - الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية - في البحث عن السلم في أنغولا، والتي نجمت عنها تطورات إيجابية، على نحو ما أوضح تقرير الأمين العام. وقد تشجعنا بما أحرز من تقدم كبير حتى الآن. وفي هذا الصدد، نحن بحاجة إلى تشجيع الحكومة ويونيتا على بذل جهود إضافية وعلى تسريع خطى تنفيذ اتفاقات لوساكا.

ونرحب بحرارة بإعلان حكومة أنغولا المتعلق بإدماج جنرالات يونيتا في الجيش الوطني. كما يسرنا أن نلاحظ أن اتحاد يونيتا أصدر إعلانا توا يتعلق بتجميع قواته وتسليم أسلحته.

إن ناميبيا ملتزمة التزاما تاما بضمان استعادة السلام الدائم والاستقرار في أنغولا. ولقد ذكر وزير خارجية ناميبيا في خطابه أمام الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ما يلي:

"تشعر ناميبيا، بحكم رابطة الدم والمصير المشترك، بأن إلزاما عليها أن تقف إلى جانب أنغولا. ولذا فإن فيلقنا العسكري في إطار بعثة التحقق الثالثة سوف يظل في أنغولا إلى أن تتم مهمة البعثة بشكل مرض". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٤، ص - ١٠).

ومما يثير قلق حكومة بلدي البالغ هروب قوات يونيتا من مراكز التجميع والتأخير في تسوية المسائل السياسية المعلقة، وهي عودة نواب يونيتا في الجمعية الوطنية إلى لواندا، والاتفاق على المركز الخاص بزعيم يونيتا وإقامة حكومة وحدة وطنية ومصالحة. وهذه المسائل، من بين مسائل أخرى، لها أهمية كبرى لعملية السلام كلها. ولذلك، نحن واثقون بأن الأطراف ستواصل التفاوض بجدية وستتوصل إلى الاتفاق. وفي هذا الصدد، نوافق على توصية الأمين العام لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

ومع أننا نعترف بأن الشعب الأنغولي هو الذي يتحمل المسؤولية النهائية عن تقرير مصيره، فمن المحتم على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بشكل خاص، أن يعبرا عن التزام وعزم كبيرين لمساعدة شعب أنغولا على حل المسائل السياسية المعلقة. ويجب أن يبعث المجلس رسالة واضحة إلى الطرفين، وبخاصة إلى يونيتا، موجها انتباهها إلى الآثار المترتبة على إعاقة عملية السلام في البلد. وقد حان الوقت كي تعرف قيادة يونيتا أن شعب أنغولا، وبخاصة الأطفال، بحاجة إلى السلم وأن البلاد بحاجة إلى التنمية.

إن تقرير الأمين العام يذكر أيضا أن أنغولا لا تزال تواجه ظروفا اقتصادية صعبة وعجزا خطيرا في الميزانية. وحتى تواجه البلاد هذه التحديات الاقتصادية، فإن الأمر يتطلب جهود شعبها كله والطرفين المعنيين وقيادتيهما. إلا أن هذه ليست مهمة سهلة. ولذلك، نطالب المجتمع الدولي بتعبئة جميع الموارد الضرورية لإنعاش الاقتصاد وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية. ولهذا السبب، ورغم حالة الجفاف الشديد التي تواجه ناميبيا، قدمنا في آب/أغسطس من هذا العام تبرعا مقداره ٥ ٠٠٠ دولار أمريكي لنداء الأمم المتحدة الموحد بين الوكالات من أجل أنغولا. وسنواصل تقديم إسهامنا المتواضع لهذا الصندوق. وفي هذا الصدد، ننضم إلى الأمين العام، في هذه المرحلة الحاسمة، في حث مجتمع المانحين على الوفاء بالتعهدات التي قطعوها في مؤتمر المائدة المستديرة بشأن أنغولا المعقود في بروكسل عام ١٩٩٥.

ونحن نرحب بحرارة بالاعتماد الاجماعي للقرار ١٠٨٧ (١٩٩٦).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا الدائم على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج على قائمة المتكلمين هو ممثل البرازيل الدائم. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إسمحوا لي أولا أن أهنئكم، يا سيادة السفير فولتشي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. فبفضل توجيهكم المقتدر والحكيم سوف يعالج بكفاءة وفعالية جدول الأعمال الشديد التشعب، لمجلس الأمن خلال الشهر الأخير من السنة. وأتمنى لكم النجاح.

وأود أن أنتهز أيضا هذه الفرصة لأعرب عن تقديري الصادق لخلفكم، السفير ويسنومورتي، ممثل إندونيسيا، على قيادته الحاذقة جدا لأعمال المجلس خلال تشرين الثاني/نوفمبر.

ونود، مرة أخرى، أن نشيد بالدور الذي اضطلع به الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، وممثله الخاص، الأستاذ بلوندين بييه. ونحن نشيد بالمساعي المستمرة التي تبذلها الدول المراقبة الثلاث.

إننا نقترب الآن من نهاية فترة العامين التي يقضي بها القرار ٩٧٦ (١٩٩٥) لإنجاز الولاية الصادرة إلى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في عملية السلام منذ بدء تلك العملية، فالعمل المتبقي لا يزال كثيرا.

وفي عملية الإيواء، هرب من الخدمة كثير من جنود يونيتا. أما الأسلحة المُسلَّمة إلى بعثة التحقق الثالثة فقد كانت، كما وكيفا غير مرضية. وبعض المهام المذكورة في القرار ١٠٧٥ (١٩٩٦)، وفي الجدول الزمني الموحد الذي وافقت عليه اللجنة المشتركة، لم تنجز بحلول آخر موعد مضروب لها وهو ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

بيد أننا نرحب كثيرا بأنباء اليوم المتضمنة أن يونيتا أعلنت أنها أتمت إيواء جنودها وأن الحكومة شرعت في إدماج تسعة جنرالات من يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية. إن هذه إنطلاقة كفيلة بأن تؤدي الى تقدم على جميع الجبهات.

إن الرئيس فيرناندو هينريك كاردوسو قد زار أنغولا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تدليلا على التزام البرازيل الراسخ بعملية السلام، وسافر الى كويتو للقاء الجنود البرازيليين الذين يخدمون في بعثة التحقق الثالثة. وذهب الرئيس كاردوسو إلى لواندا ليؤكد أن البرازيل مستعدة للتعاون مع أنغولا وحكومتها في إعادة إعمار البلد، وفي تعزيز مجتمع تسوده العدالة والحرية، حيث أن المصالحة والتكامل هما حجرا الزاوية للازدهار.

إن الحالة في أنغولا تمر بمرحلة حرجة. وما لم يستمر إحراز تقدم جاد في المجالات الرئيسية وعلى المدى القصير، لن تستطيع بعثة التحقق الثالثة أن تنجز جميع المهام الموكولة إليها.

إن الأمين العام يبين في تقريره معالم خطة لسحب فصيلة بعثة التحقق الثالثة، وهي خطة نوافق عليها مبدئيا. بيد أن مسؤولية المجتمع الدولي نحو أنغولا ينبغي أن تظل في بالنا. ونحن نعتقد أن السحب الكامل للقوة لا ينبغي أن يحدث إلا بعد أن يصبح من الواضح أن عملية السلام غير قابلة للانتكاس.

إن مد فترة ولاية بعثة التحقق الثالثة الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ سيوفر للأنغوليين فرصة إضافية لإنجاز ما تبقى من مهام عسكرية وسياسية يقضي بها بروتوكول لوساكا، ولوضع قاعدة لأنغولا سلمية ومتحدة ومزدهرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم للبرازيل على كلماته الطيبة الموجهة إلي.

المتكلم التالي على قائمتي هو الممثل الدائم لزامبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد كاساندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي الذين تكلموا قبلي لتهنئتكم، يا سيدي الرئيس، على توليكم بألمعية زمام توجيه المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. واسمحوا لي كذلك أن أنوه بالطريقة المقتدرة التي ترأس بها سلفكم، السفير والممثل الدائم لإندونيسيا، عمل مجلس الأمن في الشهر الماضي.

ويشكر وفدي كذلك الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على تقريره المفصل عن الحالة في أنغولا، الوارد في الوثيقة S/1996/1000، المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ويطيب لنا أن نلاحظ التقييم الإيجابي، من الأمين العام، للحالة في أنغولا منذ التوقيع على بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ - وهو تقييم إيجابي، طبعا، بمعنى أن سلما نسبيا قد ميز الحالة في ذلك البلد منذئذ. ويجب الاعتراف لحكومة أنغولا، إلى حد بعيد، بصبرها العظيم في مواجهة تعنت يونيتا في عملية السلام. ونحن ننوه ونشيد كذلك بعمل جميع الرجال

والنساء الضالعين في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، الذين، لولا وجودهم، لانغمست أنغولا إلى عمق أسحق غورا في تقاتل الأشقاء المتنازعين.

عند التوقيع على بروتوكول لوساكا، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، كان المجتمع الدولي يأمل أملا حارا في أن إطارا قد أقيم لعملية سلام فعلية، وسيؤدي أخيرا، من خلال تنفيذ أحكام البروتوكول، إلى إنهاء الحرب في أنغولا واستهلال حقبة من الإعمار السلمي للبلد، مما يفتح الطريق إلى تعزيز السلم والاستقرار.

ومن المؤسف أن الالتزامات الواردة في بروتوكول لوساكا لم يتم الوفاء بها في حينها وفقا للجدول الزمني الذي كان متوخيا أصلا. فكان يجب أن يكون كثير من الأعمال المتبقية قد تم الآن. وفي هذه الأثناء، فإن الموعد المضروب لإنهاء مهمة بعثة التحقق الثالثة، في شباط/فبراير ١٩٩٧، يقترب بسرعة. إن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يستمر في نفخ نسمة الحياة في عملية السلام لمساندة حالة من النزاع لا تنتهي في أنغولا. إن شعب أنغولا يتطلب، بإلحاح، إقلاعا كاملا عن الوضع السائد من الـ "لا حرب ولا سلم". إن شعب أنغولا قد تحمل ما يكفي من الآلام، ويريد فرصة لإعادة بناء حياته في ظروف السلم والاستقرار. وعلى الرغم من أن المسؤولية تقع على كاهل الطرفين، فإنه ينبغي الإشارة إلى أن يونيتا، وزعيمها السيد جوناس سافيمبي، يتحملان مسؤولية خاصة في الاضطلاع بالتزاماتهما، بموجب بروتوكول لوساكا، في الأوان الصحيح، ودون أن يتعين عليهما أن ينتظرا ضغطا دوليا قبل الوفاء بتلك الالتزامات.

هناك الكثير من العمل غير المنجز، الذي لا يزال من اللازم معالجته. ولا بد من جهود متضافرة لحل مشكلة الجنود الهاربين من مناطق الإيواء؛ إن موجة الجنود الهاربين من الخدمة يجب وقفها فورا. ويجب التعجيل بإدماج قوات يونيتا في الجيش الوطني الأنغولي، كما أن هناك مشكلات مزعجة أشار إليها الأمين العام في تقريره، تحتاج أيضا إلى عناية عاجلة. ومن ضمن هذه المشكلات، بالطبع، ضرورة عودة نواب يونيتا إلى الجمعية الوطنية في لواندا، وضرورة حل مسالة مركز زعيم يونيتا في الحكومة الوطنية.

غير أن مما سر وفدي علمه، بعد ظهر اليوم، أن يونيتا قد أصدرت أخيرا إعلانا طال انتظاره عن إتمام إيواء جنودها وتسليم أسلحتهم. سررنا أيضا بما نما إلينا من إدماج جنرالات يونيتا في الجيش الوطني الأنغولي. وما هو مطلوب الآن، أو جزء مما هو مطلوب الآن، هو أن تنتهز حكومة أنغولا ويونيتا الفرصة المتاحة للمعالجة الجادة ولحل مشاكلهما السياسية الكثيرة في عملية السلام.

إن شعب منطقة الجنوب الأفريقي يعلق أهمية كبرى على نجاح عملية السلام في أنغولا، لأننا نعتقد أن ذلك السلام سيجلب منافع لجميع المنطقة.

وستتمكن أنغولا من التركيز على إعادة بناء اقتصادها حتى تسهم إسهاما أفضل في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كونها المنسق لقطاع الطاقة في المنطقة.

وإذا أريد لأنغولا أن تسهم إسهاما مفيدا في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فيتعين عليها أولا وقبل كل شيء أن تعزز اقتصادها. وفي ضوء ذلك، يود وفد بلدي أن يثني على حكومة أنغولا لبدئها في حزيران/يونيه الماضي بتنفيذ "برنامج الحياة الجديدة" بهدف إعادة إنعاش الاقتصاد.

ويسرنا أيضا أن يكون صندوق النقد الدولي مهتما اهتماما كبيرا بمساعدة أنغولا على إحياء اقتصادها. وأن قيام المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، السيد ميشيل كامديسوس، بزيارة إلى أنغولا هذه السنة لتعبير ملموس عن ذلك الاهتمام. وهذا التدخل من جانب صندوق النقد الدولي يأتي في الوقت المناسب، ونعتقد أن بقية مجتمع المانحين ينبغي أن تدعمه.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يناشد المجتمع الدولي ألا يفقد صبره حيال عملية السلام في أنغولا. فأنغولا هي البلد الوحيد في الجنوب الأفريقي الذي لا يزال يعيش حالة من الصراع الداخلي. وينبغي تقديم المساعدة لها لتنضم مجددا إلى بقية بلدان المنطقة التي تتمتع بالسلام والاستقرار من خلال ممارستها الحكم الصالح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم لزامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي الممثل الدائم لموريشيوس. أدعو إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد وانشات كوونغ (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس، وأن أشيد بما تتحلون به من قيادة قادرة. ويتوجه وفد بلدي بالتقدير أيضا إلى سلفكم، السفير وسينومورتي، على قيادته الممتازة للمجلس في الشهر الماضي.

لقد لاحظ الأمين العام في تقريره أنه أحرز مؤخرا تقدم كبير في تنفيذ القرار ١٠٧٥ (١٩٩٦). ولا تزال أنغولا تتمتع بسلام نسبي منذ التوقيع على بروتوكول لوساكا. وجميع هذه الأنباء ينبغي الترحيب بها، لكن المؤسف أن تنفيذ البروتوكول يمضي بمشقة، وأنه لا يسجل أي تقدم ملحوظ إلا عندما يمارس الضغط على الطرفين.

ولا يوجد شك فيمن هو الطرف المسؤول عن هذه العملية التي يطول تنفيذها. فالاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) لا يمكن استمالته إلى اتخاذ بعض التدابير الهامة إلا عندما يحين وقت قيام مجلس الأمن بالنظر في الحالة. وتقرير الأمين العام يوضح هذا الأمر عندما يذكر أن اتحاد يونيتا بعد عدة أسابيع من التسويف، سمح أخيرا لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من إزالة الأسلحة المكتشفة في مخبأ للسلاح في نيغاغي.

وحسب آخر إحصاء تم تسجيل ما يزيد على ٠٠٠ ٦٩ جندي تابع لاتحاد يونيتا في مناطق الإيواء، مقابل ٠٠٠ ٦٣ جندي سجلوا في أيلول/سبتمبر الماضي. ويذكر المجلس أن اتحاد يونيتا لم يعلن في البداية إلا عن ٠٠٠ ٦٥ جندي. وفي الوقت نفسه، فر من الخدمة فيما بعد قرابة ٠٠٠ ١٣ من هؤلاء الجنود، مقابل أقل من ٥٠٠ ١١ جندي فروا في أيلول/سبتمبر الماضي. خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الوراء؛ ويبدو أن هذا الأسلوب هو مناورة أخرى ينتهجها اتحاد يونيتا لتأخير التقيد الكامل بالتزاماته أو التهرب منها.

وفي حين أن وفد بلدي يرحب باعتماد المجلس قبل دقائق قليلة للقرار، لا يزال وفد بلدي يرى أن المجلس ينبغي أن ينظر بجدية في وقت ما في تطبيق بعض التدابير ضد اتحاد يونيتا مثلما ينص عليه القرار ١٠٧٥ (١٩٩٦)، على الرغم من إعلان الاتحاد اليوم - وهو الإعلان الذي يتعين التحقق من تنفيذه - أنه وضع جميع جنوده في مناطق الإيواء وسلم جميع الأسلحة والعتاد العسكري التي في حوزته. صحيح أن الاتحاد أظهر بعض الإيماءات الإيجابية، لكن يتعين أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت جهوده جهودا حقيقية. وللأسف، فإن الماضي لا يظهر أن نوايا اتحاد يونيتا نوايا صادقة.

إن أنغولا ستظل في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي الراسخ لها خلال عملية السلام ولفترة طويلة بعد أن تتوصل إلى تطبيع الحالة في نهاية المطاف. والمهام المذكورة في تقرير الأمين العام مهولة، بما في ذلك التحديات من قبيل تسريح عشرات آلاف الجنود وإعادة دمجهم في المجتمع المدني، وإنعاش المجتمعات المحلية الريفية وتقديم المساعدة إلى أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين والجنود السابقين في مناطق إعادة الاستيطان. ويأمل وفد بلدي أملا جادا في أن يستجيب مجتمع المانحين بسخاء للمناشدة بمواصلة تقديم المساعدة وفقا للتعهدات المقطوعة في مؤتمر المائدة المستديرة في بروكسل عام ١٩٩٥.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يشيد إشادة حارة بالأستاذ اليون بلوندين بيي على تفانيه والجهود الدؤوبة التي يبذلها من أجل عملية السلام. وأود أن أعرب عن تقديرنا لجميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا - العسكريين والشرطة والمدنيين - لتكريس أنفسهم لمبدأ السلام في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم لموريشيوس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي الممثل الدائم لموزامبيق. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والأولاد ببيانه.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر الهام بصورة

خاصة، وهو شهر كانون الأول/ديسمبر. ووفد بلدي يظل على استعداد للتعاون معكم أثناء توليكم المهام النبيلة الموكولة إليكم.

وأود أن أشيد بسعادة السفير الأندونيسي ويسنومورتي، على أدائه الرائع في الشهر الماضي.

والأمين العام يستحق تقديرنا لالتزامه المستمر بصون السلم والأمن الدوليين. وتقاريره عن التطورات الجارية في أنغولا تشهد على هذه الحقيقة.

قبل شهرين جاء فريق من وزراء الخارجية من بلدان الجنوب الأفريقي إلى هذه الهيئة بتوكيل من رؤساء دول المنطقة للإعراب عن قلقهم إزاء التقدم البطيء المحرز في عملية السلام في أنغولا. وحثوا المجلس على اتخاذ الإجراء المناسب للتشجيع على التنفيذ العاجل لـ "اتفاقات السلام".

إن المجلس، بعدما حدد بوضوح العراقيل الرئيسية ومصدرها، اتخذ بما لديه من حكمة القرار ١٠٧٥ (١٩٩٦) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر الذي أعرب فيه عن خيبة أمل عميقة إزاء قيام الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغو (اتحاد يونيتا) بتأخير التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا. وطلب المجلس إلى اتحاد يونيتا بأن يفي فورا بـ ١٢ مهمة. وكان بين هذه المهام إصدار إعلان رسمي وخطي يشير فيه إلى أن جميع جنوده تم إيواؤهم، وأنه لا يملك بعد الآن أية أسلحة وأعتدة عسكرية، مزيلا بذلك أية عراقيل تعترض توسيع بسط السلطة في جميع أنحاء أنغولا. ونظر المجلس حينئذ في إمكانية فرض تدابير ضد الاتحاد إذا لم يمتثل للقرار بحلول ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

أين نقف اليوم؟ هل نشهد دلائل جادة على التزام اتحاد يونيتا بالامتثال لقرارات المجلس؟ إن تقرير الأمين العام يشير إلى بعض التطورات الإيجابية. لكن تلك التطورات بعيدة كل البعد عما توقعناه، ونظل نشعر بقلق عميق إزاء الوتيرة البطيئة للأحداث.

ويعتقد وفد بلدي أن امتثال اتحاد يونيتا امتثالا كاملا للمهام المذكورة في القرار المذكور أعلاه من شأنه أن يسمح للعملية بالتحرك صوب المرحلة التالية.

إننا نرحب بالأنباء الأخيرة التي تفيد احراز تقدم موضوعي. فشعب أنغولا يستحق ما هو أفضل مما يقدم لهم الآن. إنه يحتاج إلى تأكيدات بأنه يستطيع العودة إلى مناطقه الأصلية وإعادة بناء قراه ومجتمعاته دون خوف من نشوب الحرب مرة أخرى. والجنوب الأفريقي يريد أن يرى أنغولا في سلام، شريكا قويا في سعي المنطقة إلى التكامل والتنمية.

وستظل موزامبيق تقدم تضامنها ودعمها، عاملة في تضافر مع البلدان الأخرى في المنطقة ومع المجتمع الدولي حتى يصبح السلام في أنغولا حقيقة لا رجعة فيها.

وفي الختام يود وفد بلدي أن يكرر تأكيد تقديره لجميع أعضاء مجلس الأمن لاهتمامهم المستمر ودورهم النشط في عملية السلام في أنغولا. ولذلك فإننا نرحب بالقرار الذي اتخذ توا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم لموزامبيق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي في البداية أن يقدم تهانئه المخلصة بمناسبة توليكم رئاسة المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر. ووفدي مقتنع أنه تحت قيادتكم القديرة والماهرة سيضطلع المجلس بمسؤولياته بشكل باهر. وفي نفس الوقت يود وفدي أن يعرب عن تقديره للسفير ويسنومورتي ممثل اندونيسيا على قيادته القديرة جدا للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أعرب عن تقدير وفدي الخالص لإعطائي الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن الحالة في أنغولا.

ومرة أخرى يجتمع المجلس للتداول حول مسألة وثيقة الصلة بالموضوع وهي تعزيز عملية السلام في أنغولا. ونظرا إلى أن هذه الجلسة تتزامن مع الذكرى السنوية الثانية لتوقيع بروتوكول لوساكا، فإنها أيضا تتيح لنا

فرصة أخرى لأن نذكر المجتمع الدولي والطرفين المعنيين في الصراع بأن شعب أنغولا الآن، أكثر من أي وقت مضى، يستحق السلام.

إن المرحلة المؤلمة والمضطربة الأخيرة في تاريخ الشعب الأنغولي استمرت أكثر من ثلاثة عقود. وشهد العقد الأول حمل الأنغوليين للسلاح لخوض حرب مريرة ضد الاستعمار. بيد أن انتهاء الاستعمار لم يأت بأخبار طيبة لهذا البلد بل بحرب أهلية قاسية ومدمرة أدت إلى معاناة لا يمكن وصفها للشعب. فقد قتل مئات الآلاف من الأبرياء وشوه عدد أكبر مدى الحياة وكان من الحتمي أن يصبح الآلاف إما لاجئين أو أشخاصا مشردين في الداخل.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثانية لبروتوكول لوساكا، يسعدنا أن نلاحظ أن الاتجاه إلى أعلى المؤقت في عدد حالات انتهاك وقف إطلاق النار بدأ يتجه في الاتجاه العكسي. ولئن كان التقرير الحالي للأمين العام الوارد في الوثيقة S/1996/1000 يكشف عن الحالة الأمنية المتفجرة في أجزاء عديدة من البلد، فإنه يسعدنا أن نعلم أنه لم تحدث حالات كبيرة من حالات إزعاج أفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. هذا الاتجاه الإيجابي في الأحداث يحتاج إلى رعاية من جانب جميع الأطراف المعنية في الصراع تحت الإشراف الماهر والقدير لبعثة التحقق الثالثة.

وتشجع وفد بلدي على نحو مماثل عملية تجميع قوات يونيتا في مناطق الإيواء وتسليم أسلحتها، وذلك على الرغم من أن التقرير المعروض علينا يبين أن الأمم المتحدة لا تزال تنتظر صدور إعلان رسمي من يونيتا يفيد أنها جمعت كل قواتها وأنها سلمت أسلحتها. إننا نناشد الحكومة أن تبادر بتأن بالإدماج الحقيقي لقوات يونيتا وجنرالاتها في صفوف القوات المسلحة الأنغولية، ونرحب في نفس الوقت بإعلان يونيتا عن تجميع قواتها وعن حالة الأسلحة الذي صدر اليوم. وسيتطلع المجتمع الدولي إلى ترجمة هذا الإعلان إلى عمل.

وفي نفس المسار فإن تسريح المقاتلين السابقين من الحكومة ومن يونيتا يجب أن يستمر بطريقة ملائمة. ويجب على موظفي يونيتا أن يوقفوا انتهاكاتهم المتكررة لحق الجنود في أن يختاروا بحرية المكان الذي يرغبون في إعادة توطينهم فيه.

وكما يلاحظ في التقرير فإن انتهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ينبغي أن يلهم الطرفين المعنيين بالاضطلاع على النحو الواجب والمسؤول بجميع الالتزامات الواردة في الجدول الزمني الموحد للوساطة. ومن ثم فإننا نتفق مع الأمين العام في مناشدة الحكومة ويونيتا حسم مسألة نواب يونيتا المفترض أن يعودوا إلى العاصمة لتسهيل إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنيين والتوصل إلى اتفاق بشأن المركز الخاص لزعيم أكبر حزب من أحزاب المعارضة قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

وتشيد تنزانيا بالجهود التي تبذل في عمليات الإغاثة والإنعاش وبصفة خاصة في عودة المشردين داخليا إلى ديارهم الأصلية. وعلى الرغم من وجود عقبات كثيرة لا تزال تعرقل هذه الجهود فإن وفد بلدي متفائل بأنه مع استمرار التحسن في الظروف سيعاد توطين عدد أكبر من المشردين في المناطق التي كانوا ينتمون إليها أصلا. ولتحقيق هذه الغاية نرحب أيضا بعملية إزالة الألغام التي تتم حاليا في إطار التنسيق الذي يقوم به المكتب المركزي لعمليات إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة.

ينبغي أيضا تشجيع وتعزيز الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية التي تحدث في أنغولا في الوقت الراهن. وبدء "برنامج الحياة الجديدة" في حزيران/يونيه الماضي تحرك هام في تناول المشاكل الاقتصادية التي تواجه هذا البلد. وأهمية برنامج الطوارئ الذي يتوخاه صندوق النقد الدولي والذي يدعمه صندوق العمليات في حالات الطوارئ والذي يعقبه في مرحلة لاحقة برنامج تكيف هيكلي مدته ثلاث سنوات لا يمكن المبالغة في التأكيد عليها. هذه الجهود ينبغي أن يكملها المجتمع الدولي وبصفة خاصة بلدان الشمال المتقدمة النمو، التي يجب أن توفر بسخاء المنح والقروض الميسرة لإطلاق اقتصاد أنغولا من حصاره.

إننا نؤيد فحوى مشروع القرار المعروض على المجلس ونرحب به وبصفة خاصة التوصية بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧. ونؤيد الانسحاب التدريجي للوحدات العسكرية بدءا من شباط/فبراير القادم خلال فترة ستة أو سبعة أشهر.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام ولممثليه الحاليين والسابقين لجهودهم التي لا تكل لإيجاد حل دائم في أنغولا. وفي الوقت الذي نقترب فيه من نهاية العام وبداية عام جديد، فإن وفد بلدي يناشد القيادة في أنغولا، سواء في الحكومة أو في المعارضة أن يقدموا لشعب أنغولا السلام الذي يستحقه هدية للعام الجديد.

وفي الختام لا أجد أفضل من أن أقتبس ما قاله رئيسنا عندما خاطب الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. قال الرئيس مكابا:

"... الصعوبات باقية، ولكننا اتخذنا قرارا لا يمكن عكسه، وبإصرارنا يمكن أن نحافظ على اطراد خطواتنا نحو السلام ... وقد أدت الأمم المتحدة دورا رئيسيا في هذه المهمة. ويتعين أن تؤدي دورا، ربما أكبر منه، في توطيد التقدم نحو السلام". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٢، ص ٦)

إن الفرصة سانحة والوقت مناسب، وأنغولا تستحق ما هو أفضل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة على الكلمات الرقيقة التي خصني بها.

المتكلم التالي هو الممثل الدائم لليسوتو، أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانغوايلا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أستهل كلمتي، سيدي، بترديد التعبيرات عن التهاني لكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. ونحن نشعر بالاطمئنان لأن المجلس سيستفيد من مهارتكم الدبلوماسية وخبرتكم المعروفتين تماما، ونحن ننظر اليوم في مسألة ذات أهمية أساسية لنا. ونعرب كذلك عن مشاعر التقدير لسلفكم السفير الأندونيسي ويسنومورتي على إدارته أعمال المجلس في الشهر الماضي باقتدار. ونشيد أيضا بالأمين العام السيد بطرس بطرس غالي على تقريره الموجز والواضح بشأن الحالة في أنغولا، وبممثله الخاص السيد اليون بلونديني بيي، وبالرجال والنساء من أعضاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على التزامهم الذي لا يلين بالسعي من أجل إحلال السلام في أنغولا.

إن مناقشة اليوم تعود بنا إلى الوراء إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ عندما اجتمع رؤساء دول وحكومات الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مدفوعين بقلق بالغ إزاء الجمود الذي طرأ على عملية السلام في أنغولا - وكان اجتماعهم في لواندا بقصد إعطاء زخم جديد لهذه العملية - وقد قام هؤلاء الرؤساء، بالإضافة إلى اتفاقهم على التعبير عن موقف المنطقة من الحالة في أنغولا، بالالتزام مجددا بمضاعفة جهودهم للمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في أنغولا. ولن تتوانى بلدان تلك الجماعة عن عزمها على دفع عملية السلام الأنغولية إلى موقع الصدارة في التزاماتها الإقليمية والدولية.

ويلاحظ تقرير الأمين العام حدوث عدة تطورات تلقى الترحيب من بينها تناقص عدد انتهاكات وقف إطلاق النار، وتسارع إيقاع عملية إدماج قوات يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية، واستئناف عمليات التسريح، وإزالة نقاط التفتيش غير القانونية، مما ساهم مساهمة كبيرة في حرية حركة الناس والبضائع في كل أنحاء أنغولا.

وهذه التطورات الإيجابية تشجعنا بشكل طبيعي ونحن نحث كل الأطراف على ألا تألو جهدا في سبيل الوفاء بكل المهام الواردة في قرار مجلس الأمن ١٠٧٥ (١٩٩٦).

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في الاضطلاع بالمهام الرئيسية المحددة في قرار مجلس الأمن الذي أشرت إليه توا، نأسف لأن بعض الحوادث المتفرقة لا تزال تبطئ عملية السلام. وفي هذا الصدد، نناشد جميع الأطراف أن تمتنع عن أي أعمال قد تستمر في التأثير سلبا على عملية السلام.

إن كل ما نطالب به الآن، نحن أبناء الجنوب الأفريقي، هو إعطاء فرصة لعملية السلام في أنغولا كيما تحقق أهدافها. ونظرا للتطورات الإيجابية السالف ذكرها، فإننا نؤيد بكل إخلاص توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧،

وأن يتم بعد ذلك التاريخ سحب القوة المتبقية خلال فترة ستة أشهر.

ومن الطبيعي أن ذلك سيكون مجرد بداية لعملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع التي ستعيد أنغولا إلى حالة الاستقرار. وتتمثل المهمة التي تنطوي على تحد أكبر في الاضطلاع ببرنامج التعمير الاقتصادي. ونحن نتوقع من الأمم المتحدة ألا تتخلى عن أنغولا وأن تضطلع بدور أساسي في ضمان إعادة البناء الاقتصادي لذلك البلد وتوليد السلام والرخاء الاقتصادي.

إن مجلس الأمن، بتمديده عصر اليوم ولاية بعثة التحقق الثالثة حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، إنما يدلل على أنه في الوقت الذي يبدي فيه استعداده لمواصلة دعم عملية السلام، فإنه يتوقع من الأطراف المعنية أن تدلل أيضا على التزامها بأن تنفذ بروتوكول لوساكا وقرارات المجلس بشكل كامل ودون إبطاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم لليسوتو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جيلي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشيد وفد بلدي بالأمين العام على تقريره الشامل بشأن التقدم المحرز صوب توطيد عملية السلام في أنغولا. كما نشيد بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، وممثلو الدول المراقبة الثلاث وكل الأطراف المشتركة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في أنغولا.

ويشعر وفد بلدي بالاغتباط إزاء الملاحظة التي وردت في التقرير عن حدوث تقدم جوهري في الآونة الأخيرة في الاضطلاع بالمهام الأساسية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٠٧٥ (١٩٩٦).

وبالنسبة لنا، نحن الذين نعيش في الجنوب الأفريقي، نعتبر ألم وعذاب شعب أنغولا ألما وعذابا لنا. وتعتقد شعوب منطقة الجنوب الأفريقي بأن دعم عملية إرساء الديمقراطية الجارية الآن في المنطقة في أعقاب استقلال ناميبيا، وتحرير جنوب أفريقيا، وإحلال السلام في موزامبيق تعتمد على تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أنغولا.

ويغطي التقرير عددا من القضايا الهامة التي تحتاج فيها الحكومة ويونيتا إلى التوصل إلى اتفاق في إطار بروتوكول لوساكا. إن التقدم الذي أشير إليه في التقرير حول بعض القضايا الأساسية أمر يبعث على الاغتباط. ويقدر وفد بلدي بوجه خاص التقدم المحرز فيما يتعلق بنزع سلاح السكان المدنيين، وتسليم القوات التي تم تجميعها لأسلحتها، وإتاحة الفرصة للأمم المتحدة لكي تتحقق من التخلص التدريجي من هياكل القيادة الإقليمية ليونيتا، وإزالة نقاط التفتيش غير القانونية.

إن هذه التطورات هامة وينبغي استدامتها. ومع ذلك، فإن تغيير اتجاه المكاسب التي تحققت أمر لا يمكن تجاهله ما دام وقف إطلاق النار لا يزال ينتهك، والبلد لا يزال تتقلب أحواله بسبب الهجمات على المدنيين وارتكاب الجرائم قرب مناطق التجمع.

لذلك، يجدر التأكيد أن وقف الأعمال العدائية من جانب الأطراف أمر حاسم لتهيئة المناخ الذي يفضي إلى تطور عملية السلام في أنغولا.

ويعتقد وفد بلدي أن عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي قد طال انتظاره. وسيكون هذا الاجتماع بمثابة فرصة تلقى الترحيب تتاح للزعيمين لكي يشقا طريقهما إلى الأمام. ونلاحظ مع التقدير أن اللجنة المشتركة ستنظر عما قريب في المقترحات المقدمة من الحكومة الأنغولية ويونيتا بشأن المركز الخاص لرئيس يونيتا. وتستحق هذه المقترحات التشجيع من المجتمع الدولي إذ أنها تمثل تحركا له دلالته صوب إحراز التقدم.

ونرحب أيضا بإعلان الحكومة الأنغولية استعدادها لبدء إدماج جنرالات من يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية. كما نرحب بإعلان اتحاد يونيتا بإكمال تجميع بعض قواته وتسليم أسلحتهم. ونرى أن هذا الإعلان سيسهل من تعزيز عملية السلام. وأملنا الوطيد أن تتخذ تدابير أخرى، وهي أساسية لإقامة حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة.

ويؤيد وفد بلدي توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ وأن يتم بعد الانسحاب اتخاذ خطوات تضمن بقاء المكاسب التي تحققت.

ونود أن نجدد نداءنا الى مجتمع المانحين الدوليين من أجل مواصلة الإسهام بسخاء في برامج التسريح، وإعادة التأهيل، والمساعدة الغوثية في مناطق الإيواء، وإزالة الألغام وبناء الطرق. ونعتقد أن هذه المساعدة ستسهم بقدر كبير في تعزيز السلم والاستقرار في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثلة ملاوي. أدعوها الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة ثونياني (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم وأن أتمنى لكم التوفيق في توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأهنئ أيضا سلفكم الممثل الدائم لإندونيسيا الذي شغل منصب رئيس المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

نجتمع مرة أخرى اليوم لننظر في الحالة في أنغولا، وتلك مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لوفدي ولجميع من ينتمون الى ذلك الجزء من الإقليم. ونرحب بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا الوارد في الوثيقة S/1996/1000 المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بالاضافة الى التقرير المرحلي الصادر في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الوارد في الوثيقة S/1996/960.

إننا نشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٠٧٥ (١٩٩٦) في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ولا يراودنا أي شك في أن الرسالة الواضحة الواردة في ذلك القرار قد لعبت دورا هاما وحفازا. ومع ذلك، يتضح من التقريرين أن الكثير من جوانب بروتوكول لوساكا لا تزال بحاجة الى تنفيذ حتى يستتب السلم بالكامل وحتى يستأنف شعب أنغولا التي مزقتها الحرب حياته العادية. وبالنظر الى أن الوقت له أهمية جوهرية، فإن الأيام المقبلة حيوية للغاية، وتتطلب تصميما وحزما اضافيا من جميع الأطراف المعنية. ونحث جميع الأطراف، ولاسيما يونيتا، على تنفيذ جميع التزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا، بحسن نية وفي إطار الجدول الزمني المتفق عليه. ونحث الأطراف أيضا على الامتناع عن القيام بأية تحركات تترك آثارا سلبية على المكاسب المحققة بالفعل، وتضر، في الواقع بعملية السلام برمتها.

غير أن وفدي يسعده أن يسجل إعلان اتحاد يونيتا بالقيام بإيواء جميع المقاتلين، فيما عدا قلة من ضباط الشرطة. ونرحب أيضا بإعلان حكومة أنغولا فيما يتصل بضم تسعة من جنرالات يونيتا الى الجيش الوطني رسميا. ونحيط علما أيضا بخطط الأمين العام فيما يتصل بخفض الوحدات العسكرية في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وإننا نجد الفقرات من ٣٠ الى ٣٣ من تقريره مفيدة بصفة خاصة. ونثق كثيرا في حكم الأمين العام، ونتطلع الى تناوله لهذه المسائل بتفصيل أكبر في تقريره المقبل الى مجلس الأمن.

وتقارير الأمين العام واضحة تماما أيضا بشأن الموارد المطلوبة لتنفيذ كثير من الأنشطة التي تستهدف إعادة أنغولا الى الحياة الطبيعية. وبينما نشكر المجتمع الدولي على المساعدة التي قدمها حتى الآن لأنغولا، فإننا نضم صوتنا الى الأمين العام في دعوته مجتمع المانحين للوفاء بالالتزامات المقطوعة في مؤتمر المائدة المستديرة المعقود في بروكسل في ١٩٩٥. وعلى المدى القصير، لا يمكن لهذه المساعدة إلا أن تساعد في ضمان استتباب السلم القائم حاليا في أنغولا.

وفي الختام نرحب باعتماد القرار ١٠٨٧ (١٩٩٦) ونؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧. ونود أيضا أن نعرب عن التقدير والإشادة بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام، وممثله الخاص، الأستاذ اليون بلوندين بيي، وأفراد البعثة، وجميع أولئك الذين أظهر عملهم الإنساني مرة أخرى أن في الاتحاد قوة تمكن من تحقيق الكثير في خدمة السلم في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة ملاوي على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي.

المتكلم الأخير على قائمتي ممثل سان تومي وبرينسيبي. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فيريرا (سان تومي وبرينسيبي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أريد أن أعرب عن ارتياحي لرؤيتكم رئيسا لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأتمنى لكم النجاح في عملكم. إنني إذ أتكلم اليوم، أود أن أنتهز هذه الفرصة العظيمة لأعرب عن القلق العميق، وأشرح موقف حكومة سان تومي وبرينسيبي، فيما يتعلق بمسألة عملية السلم وإعادة بناء أنغولا.

رغم جميع المكاسب التي تحققت حتى الآن في عملية السلم، لا تزال حالة الأمن هشة في كثير من أجزاء البلد، وإذا لم تتحسن حالة أنغولا، ربما تواجه المنطقة دون الإقليمية هذه حالة لا تستحقها. وقد بلغت المرحلة الحالية لتنفيذ اتفاق لوساكا نقطة اللاعودة، لأن الكثير جدا من الجهد والأمل استثمرته جميع الأطراف المعنية، والمجتمع الدولي، في هذه العملية الطويلة والأليمة لبناء سلم دائم وبيئة صالحة للتنمية.

وحتى الآن، لم تنفذ بعض الخطوات الرئيسية في تنفيذ بروتوكول لوساكا فيما يتعلق بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة. وبدون حل جميع الجوانب العسكرية وضمان الأمن العام، لا يمكن أن تحل المسائل السياسية المعلقة. ومن بين هذه المسائل عودة نواب يونيتا في الجمعية الوطنية الى لواندا، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة ومركز زعيم يونيتا.

ولا يمكن تحقيق هذه المسائل وغيرها، مثل إزالة الألغام، إلا إذا حسمت جميع المسائل العسكرية المتصلة، مما يسمح بتفادي تكرار الأحداث المحزنة التي وقعت في عام ١٩٧٥ وبعد الانتخابات الديمقراطية. وبانسحاب بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في شباط/فبراير ١٩٩٧، ستكون هناك حاجة الى دراسة دقيقة وتخطيط مترو إذا كنا سنمدد فريق الأمم المتحدة الصغير الى ما بعد ذلك التاريخ ونوكل اليه ولاية واضحة.

وثمة تحد حاسم آخر يتمثل في تسريح القوات وإعادة دمجها في المجتمع المدني. ونحن نسترعي انتباه جميع الأطراف المعنية لهذه المسألة الهامة ونناشد البلدان المانحة توفير موارد إضافية لدعم هذا الجهد الهام. ونود أن نبين أنه إذا لم يتم الاضطلاع على خير وجه بعملية الدمج هذه، فإن أنغولا ستواجه في المستقبل حالة من انعدام الأمن على نطاق واسع في المناطق الحضرية.

لقد اعتمد مجلس الأمن قرارا يجسد واقع الحالة في أنغولا حتى يعطي فرصة لجميع الأطراف المعنية في بناء السلام، كي يتسنى لشعب أنغولا ذات يوم أن يتمتع بحياة أفضل.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون توجيه نداء قوي لحكومة أنغولا وللاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على وجه التخصيص، لكي يبذلا قصارى جهدهما للتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام ولحسم جميع المسائل السياسية المعلقة ضمن الإطار الزمني الذي اعتمده هذا المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل سان تومي وبرينسيبي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠